Document: EB 2010/99/R.9
Agenda: 8(a)
Date: 17 March 2010
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية أذربيجان
برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والتسعون
روما، 21–22 أبريل/نيسان 2010

للاستعراض

مذكرة إلى أعضاء المجلس التنفيذي

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من ممثلي الدول الأعضاء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Abdelkaim Sma
مدير البرنامج القطري
رقم الهاتف: 2500 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.sma@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

خريطة عمليات الصندوق في البلد **iii**

موجز الاستراتيجية القطرية **iv**

أولا ــ المقدمة **1**

ثانياً – السياق القطري **2**

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي 2

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي 6

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد **9**

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء 9

باء – الدروس المستفادة 10

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق **11**

ألف –الميزة النسبية للصندوق على الصعيد القطري 11

باء – الأهداف الاستراتيجية 11

جيم – فرص الابتكار 13

دال – استراتيجية الاستهداف 14

هاء – الصلات السياساتية 15

خامساً – إدارة البرنامج **16**

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية 16

باء – إدارة البرنامج القطري 16

جيم – الشراكات 17

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة 18

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 18

واو – المخاطر وإدارة المخاطر 19

الذيول

الذيل الأول – عملية التشاور بشأن إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الثاني – الخلفية الاقتصادية القطرية

الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الذيل الرابع – ذخيرة المشروعات مع مستويات مستهدفة محددة خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

الملفات الرئيسية

الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي
الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)
الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات
الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة

خريطة عمليات الصندوق في البلد

جمهورية أذربيجان

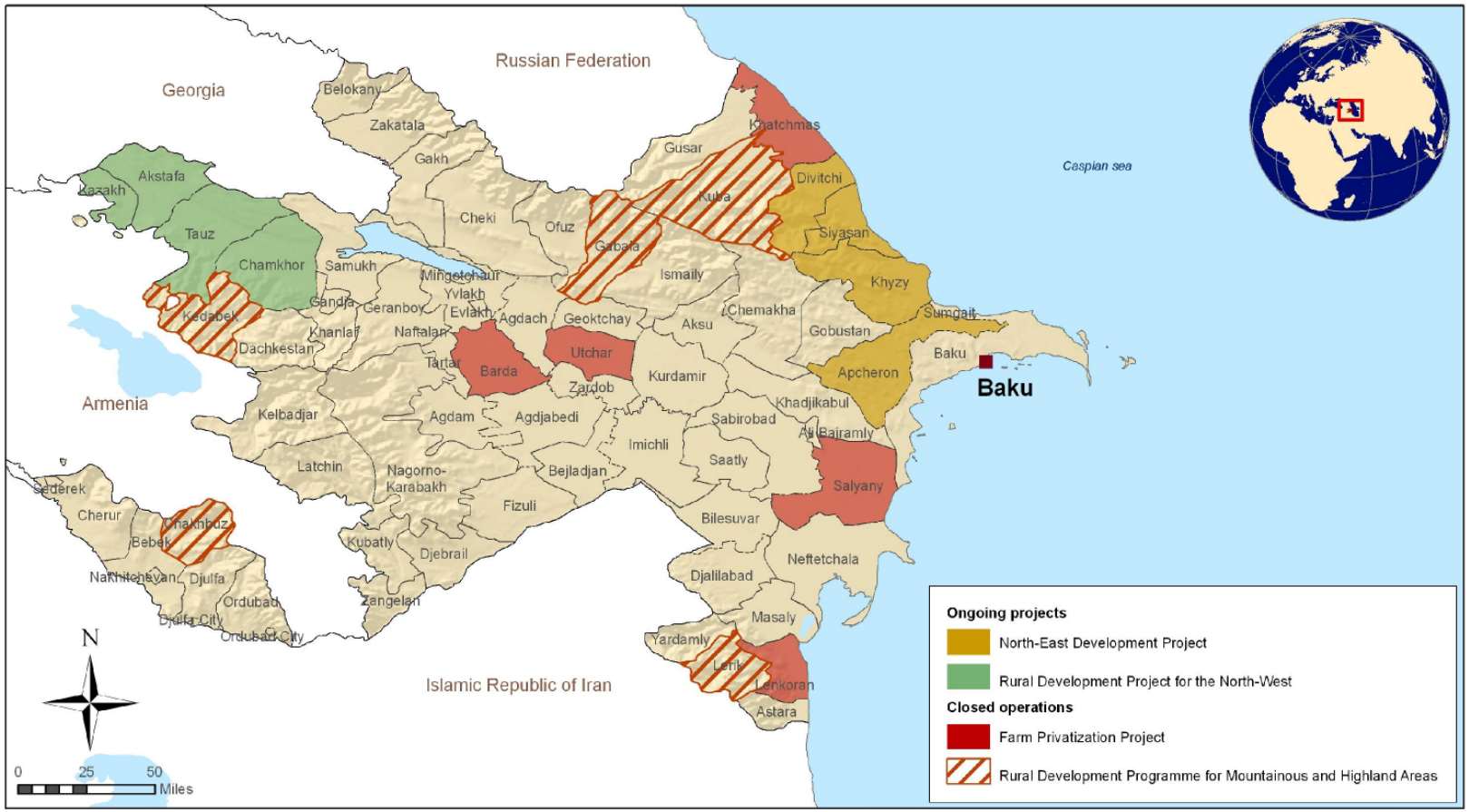

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الاستراتيجية القطرية

1- هذا هو برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الثاني لجمهورية أذربيجان، ويشمل الفترة 2010–2015، وهو يهدف إلى زيادة دمج برنامج الصندوق في الاستراتيجيات والخطط القطرية. وقد جاء نتيجة عملية تشاورية بين الحكومة والجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني. وتتماشى الأهداف الاستراتيجية للبرنامج مع برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أذربيجان، وكذلك مع برنامج الدولة لتوفير إمدادات غذائية مأمونة للسكان، وهما الوثيقتان الرئيسيتان اللتان تحتويان على توجيهات سياساتية فيما يتعلق بالحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية للسنوات الست التالية.

2- تعتبر أذربيجان من البلاد ذات الدخل المتوسط، حيث بلغ نصيب الفرد في عام 2008 من إجمالي الدخل القومي 830 3 دولارا أمريكيا. وبلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 20 في المائة سنويا خلال الفترة 2004–2008. وكان الدافع الوحيد تقريبا لمعدل النمو المرتفع هذا، أحد أعلى معدلات النمو في العالم، هو قطاع النفط وقطاع الغاز. حيث يمثل الدخل من قطاع الغاز نحو 60 في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وبالرغم من التحويلات الاجتماعية الهائلة التي مولتها دخول النفط، والتي نجحت في تخفيض المستوى الرسمي للفقر الريفي، من 49 في المائة في عام 2003 إلى 15.7 في المائة في عام 2008، إلا أن الفقر ما زال سائدا في المناطق الريفية.

3- لا زالت الزراعة، والتي تمثل 6 في المائة فقط من إجمالي الناتج القومي، أكبر مجال عمل، حيث أن 40 في المائة من إجمالي القوة العاملة تشتغل في الزراعة. وقد كانت الإصلاحات في الملكية الزراعية بعد الحقبة السوفييتية شاملة وناجحة نسبيا، مقارنة ببلدانٍ سوفييتية سابقة أخرى. حيث ارتفع عدد المزارع من نحو 200 مزرعة مشتركة ومزرعة تابعة للدولة (ما يسمى بالكلكخوز والسوفكخوز) إلى نحو مليون حيازة خاصة، جميعها في حاجة إلى خدمات الدعم. وقد تدهورت الموارد الطبيعية (الأراضي المروية في المناطق المنخفضة والغابات التي تغطي المناطق المرتفعة) وكذلك البنية التحتية الريفية (بما فيها نظم الري ونظم الصرف) وهناك افتقار إلى الدعم الزراعي المناسب والخدمات المالية المناسبة. كل ذلك ما زال يعيق تنمية القطاع.

4- بعد النظر في حالة الفقر الريفي، والمرحلة التي وصل إليها تطور الاقتصاد الريفي، والفقر وسياسات التنمية الزراعية التي تتبعها الحكومة والنتائج والدروس المستفادة من خبرة الصندوق حتى وقتنا هذا في أذربيجان، تم اقتراح هدفين استراتيجيين لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي.

5- **الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين الأمن الغذائي.** حسب هذا الهدف، فإن برنامج الصندوق سيسعى لتحسين قدرة الريفيين على الوصول إلى الأصول والخدمات من أجل ضمان إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، بما في ذلك تحسين خدمات توصيل مياه الري وإدارة المراعي. ويعتبر تعزيز إدارة الموارد الطبيعية مفتاح الإنتاج الزراعي المحسَّن والمستدام وما سينتج عن ذلك من تأمين للإمدادات الغذائية. فالإدارة الرديئة للموارد الطبيعية سوف تسهم بشكل كبير في سوء الإنتاجية وتقليل الأرباح من الزراعة. ومن المقترح أيضا أنه وبموجب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية لا بد من تطبيق حلول على معوقات إدارة الموارد الطبيعية.

6- **الهدف الاستراتيجي 2: زيادة قدرة السكان الريفيين على الوصول إلى الأسواق المربحة وسلاسل القيمة.** سوف يسعى برنامج الصندوق إلى زيادة قدرة المنتجين الزراعيين الريفيين على النفاذ إلى سلاسل القيمة المربحة. ويعيق الافتقار إلى الصلات بالأسواق التي يمكن أن يصل إليها الفقراء، وما يرافق ذلك من عدم فعالية سلاسل القيمة الريفية، إلى حد كبير توليد الدخول للمزارعين وسكان الريف، وحتى إن أمكن تحسين تكنولوجيا الإنتاج، فإن المزارعين سيظلون يعانون من آثار انخفاض الأسعار، وخسائر ما بعد الحصاد وكذلك ارتفاع تكاليف المعاملات المالية. وإضافة إلى هذه العوامل، يوجد افتقار عام إلى فرص العمل الريفي غير الزراعي. وفي بعض الحالات، فإن العديد من التدخلات سوف يتم تجميعها ضمن نشاط واحد. وهناك حاجة ماسة لاعتماد نهج مالي صارم إزاء جميع الأنشطة قبل البدء في الاستثمار.

جمهورية أذربيجان

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا ــ المقدمة

1- أقرت الحكومة في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2002 وثيقة استراتيجية للحد من الفقر حددت فيها استراتجياتها للسنوات الخمسة التالية. وقد استُخدمت هذه الوثيقة كأساس للسياسات التي بُني عليها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق لأذربيجان، الذي أقره المجلس التنفيذي للصندوق في سبتمبر/أيلول 2003. وهي معمول بها منذ إقرارها حتى الوقت الحاضر، أي لمدة تزيد عن ست سنوات. وخلال هذه المدة، مرّ اقتصاد أذربيجان بتحول جوهري نتيجةً للإصلاحات المالية، والاستثمارات الكبرى في البنية التحتية، والزيادة الهائلة في الدخل من مبيعات النفط والغاز. وخلال عام 2007، أعدت الحكومة برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للفترة 2008–2015، وهو ما نُشر لاحقا في أكتوبر/تشرين الأول 2008. وأثناء نفس الفترة، أعدت الحكومة أيضا برنامج الدولة للإمدادات الغذائية المستدامة للسكان. وتحتوي هذه الوثائق على توجّهات سياساتية بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الريفية خلال السنوات الست التالية. ويتوافق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد هذا تماما مع برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يسترشد به البرنامج الذي يدعمه الصندوق للفترة 2010–2015، على نحو يعكس العوامل الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والعوامل ذات الصلة بالفقر الريفي.

2- بدأت عملية إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية[1] بإجراء تحليلٍ للفقر الريفي في أذربيجان. وبعد ذلك قامت بعثة مسؤولة عن إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بزيارة البلاد من 29 سبتمبر/أيلول حتى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وعُقدت حلقة عمل لأصحاب المصلحة في مدينة باكو يوم 9 أكتوبر/تشرين الأول من أجل مناقشة الأفكار الأولية بشأن إمكانية وضع استراتيجية وتنظيم أنشطة التدخل المقبلة ورصد النتائج. وتم إجراء تقييمٍ بيئي استراتيجي كجزءٍ أساسي من عملية إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، نظراً للدور المركزي الذي يرجَحّ أن تقوم به عملية إعادة إنعاش البيئة وإدارتها في التدخلات القادمة.

[1] الذيل الأول، عملية التشاور بشأن إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

ثانياً – السياق القطري

ألف – السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي[2]

الخلفية الاقتصادية للبلد

3- تعتبر أذربيجان من البلاد ذات الدخل المتوسط، حيث بلغ دخل الفرد في عام 2008 من إجمالي الدخل القومي 830 3 دولارا أمريكيا. وبلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 20 في المائة سنويا خلال الفترة 2004–2008. ورغم أن معظم هذا النمو كان ناتجا عن الزيادة الكبيرة في صادرات النفط والغاز، إلا أن القطاع الذي ليس له علاقة بالطاقة شهد أيضا توسعا هائلا في عام 2008، نتيجة للنمو في قطاع الإنشاءات والقطاع المصرفي وقطاع العقارات. وبلغ التضخم 21.6 في المائة في عام 2008، ولكن بحلول منتصف عام 2009، كان التضخم قد انخفض إلى نحو 4 في المائة.

4- لا زال وضع الميزانية قوياً نسبيا، بالرغم من الضغوط على عائدات النفط والغاز، وهما سلعتا التصدير الرئيسيتان، من جرّاء الأزمة الاقتصادية المتزايدة. غير أنه نظرا لأن الدَّين العام لم يتجاوز 5.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008، ولوجود فائض كبير في الحساب الجاري، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية لا زالت تبعث على التفاؤل. وتستمر الحكومة، رغم الضغوط على الميزانية، في تخصيص موارد ضخمة لتنمية الاقتصاد غير النفطي الأكثر قابلية للاستدامة، ولا سيما الزراعة.

5- تقدَّر المنطقة الصالحة للزراعة بنحو 4.32 مليون هكتار، وهذا يمثل 50 في المائة من إجمالي الأراضي. وتقدَّر الأراضي التي يمكن ريّها بنحو 3.2 مليون هكتار. وبدأ إنشاء قنوات الري في القرن التاسع عشر، لكن التنمية المكثَّفة للري لم تتم إلا بعد الحرب العالمية الثانية، لتصل إلى 900 65 كيلومتر من الأقنية و1.45 مليون هكتار من الأراضي المروية في عام 1995. غير أن 3.6 في المائة فقط من القنوات بنيت من الأسمنت. وتُقدَّر كفاءة الري بنسبة 50 في المائة. وفي عام 1995 كان ما يقارب 90 في المائة من الري سطحيا وهو بالأساس بأسلوب الري بالأخاديد والوصلات. وتحتاج شبكة الصرف بأكملها، التي تغطي 0.61 مليون هكتار، إلى تجديد في ما يزيد عن نصف المنطقة التي تغطيها الشبكة. وتقدَّر المنطقة المتأثرة بالتملح بنحو 0.64 مليون هكتار، أي ما يقارب 44 في المائة من إجمالي المنطقة المروية.

6- مؤشر التنمية البشرية لأذربيجان هو 0.746، مما يضعها في المرتبة الثامنة والتسعين من بين 177 بلدا تتوفر لها بيانات. وعندما تقارَن القيمة 0.743 الواردة في مؤشر التنمية الجنسانية والقيمة 0.746 الواردة في مؤشر التنمية البشرية يتبين وجود قدر كبير من المساواة بين الجنسين. ويبلغ مستوى البطالة 0.8 في المائة –حسب الإحصاءات الرسمية– وهو مستوى منخفض، ولكن ذلك يخفي وراءه قدرا كبيرا من البطالة المقنعة والتوظيف الزائد عن الحاجة في بعض الصناعات. ويقدِّر صندوق النقد الدولي مستوى البطالة بـــ15–20 في المائة. ويشمل التعريف الحكومي لأصحاب الوظائف كذلك جميع ملاك المزارع، سواء كانوا يستخدمون أرضهم أم لا يستخدمونها. غير أن هذا التعريف للعمالة لا يتفق مع معايير منظمة العمل الدولية، رغم أن الحكومة لا تعترف رسميا بهذا الاختلاف.

[2] الذيل الثاني، الخلفية الاقتصادية القطرية.

7- تنطوي القيود الرئيسية التي تواجه اقتصاد أذربيجان على تلك المرتبطة بتعزيز الاقتصاد غير النفطي، لا سيما في ضوء احتمالات أن تنفد احتياطات النفط والغاز المعروفة بسرعة نسبيا. ووفقا لتحليل أجرته المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، من المتوقع أن يصل إنتاج النفط في أذربيجان إلى ذروته في عام 2010، وبعدها سوف يبدأ في الانخفاض السريع اعتبارا من عام 2012 حتى يصل إلى نصف ذروته بحلول عام 2018. ومن المتوقع أن تنفد احتياطات النفط بحلول عام 2024. ويسير إنتاج الغاز في اتجاه مشابه.

8- يُعتبر القطاع الصناعي وقطاع إنتاج الطاقة المصدران الرئيسيان لانبعاثات غازات الدفيئة. وستتضرر الزراعة والموارد الطبيعية من آثار تغير المناخ نتيجة: الارتفاع المتوقع لمنسوب المياه في بحر قزوين، وهذا سيشكل خطرا على الأراضي الساحلية المنخفضة الصالحة للزراعة، وسيؤدي إلى زيادة التملح في الأراضي المزروعة؛ وزيادة هطول الأمطار في غير موسمها؛ وحدوث الجفاف بشكل متكرر؛ وتعرية الجبال من الأشجار، مما سيساهم في تدهور التربة.

9- حددت الحكومة العديد من الأنشطة الهادفة إلى تحسين القدرات من أجل التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ومن بين التدخلات الهامة في هذا المجال، حددت الحكومة استخدام الكتلة الحيوية وإعادة استخدامها، وإنتاج الغاز الحيوي والوقود الحيوي من مخلفات الماشية، وإنشاء محطات طاقة مائية، ومشاريع إعادة تشجير المناطق الجبلية. ويجري أيضا إعداد العديد من المبادرات من أجل توفير التمويل من خلال آلية التنمية النظيفة، ولكن ذلك يعيقه قلة المعرفة بقضايا تغير المناخ وقلة قدرات أصحاب المصلحة في القطاعين العام والخاص على إعداد مشاريع صالحة للتمويل من خلال آلية التنمية النظيفة.[3]

الزراعة والفقر الريفي

10- يَستخدم قطاع الزراعة 39.3 في المائة من العمال في أذربيجان، مقارنة بـــ12.1 في المائة في قطاع الصناعة، و48.6 في المائة في قطاع الخدمات. غير أن الزراعة تمثل 6 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـــ62.6 و31.4 في المائة في قطاعَي الصناعة والخدمات على التوالي. وتُعتبر هذه الأرقام مؤشرا قويا على وجود فقر نسبي في قطاع الزراعة، وعلى قلة الإنتاجية فيه.

11- تنتج 850 000 من الأسر الريفية التي تمتلك الآن 1.3 مليون هكتار، وُزِّعت عليها من مزارع الدولة الخاصة ومزارعها الجماعية، ما يزيد عن 90 في المائة من الناتج الزراعي. ويمتلك صغار المزارعين هؤلاء قطعا من الأرض المجزأة، تتراوح بين هكتار و3 هكتارات، ويعانون من القيود الناجمة عن صغر مساحات أراضيهم، وقلة أرباحهم ومواردهم المالية. ويتمتع المزارعون بتعليمٍ عام جيد جداً، ولكن معرفتهم التقنية محدودة، وكانوا قد اكتسبوا معظمها من النظام الاقتصادي المخطط السابق.

12- رغم نمو قطاع الزراعة في السنوات الأخيرة، إلا أن قطاع الصناعة وقطاع الخدمات تفوقا عليه تفوقا كبيرا. وأصبحت واردات المنتجات الغذائية أكثر في الوقت الراهن من الصادرات بنسبة 2.5 إلى 1، ويزيد متوسط الواردات عن 640 مليون دولار أمريكي في السنة، ويقل متوسط الصادرات عن

[3] مأخوذ من التقدير البيئي الاستراتيجي الذي تم من أجل برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

385 مليون دولار أمريكي في السنة خلال الفترة 2005–2007[4]. ونظرا لقلة الهطولات المطرية فإن ما يزيد على ثلاثة أرباع المنطقة المزروعة، البالغة مليوني هكتار، تعتمد على الري. غير أن نسبة كبيرة من الأرض المروية، أي ما يزيد عن 90 في المائة في بعض المناطق وما لا يقل عن 50 في المائة في جميع المناطق الأخرى، قد تعرضت لأضرار شديدة وتعتبر بيئة غير مناسبة للإنتاج. والسبب الأساسي في ذلك هو الآثار المجتمعة للتملح وسوء وضع بنية توصيل المياه وبنية صرفها. وهناك تدهور أيضا في البيئة الإنتاجية في المناطق الجبلية والهضاب، حيث أزيلت معظم النباتات والأشجار مما أدى إلى تدهور التربة. وتقوم نظم الإنتاج على طرق وتقنيات عفا عليها الدهر؛ ومعظم الآلات الزراعية، إذا ما وجدت، تعود إلى عهد قديم؛ والمدخلات الزراعية نادرة و/أو رديئة؛ وخدمات الإرشاد الفعالة قليلة؛ والخدمات البيطرية، رغم توفرها، تفتقر إلى العاملين ذوي الخبرة وإلى التمويل؛ والخدمات المالية محدودة أو من الصعب الحصول عليها؛ كذلك فالصلات مقطوعة بالأسواق الداخلية وأسواق التصدير.

13- عانت الأسواق أيضا من قلة الاهتمام المناسب، وكذلك التسويق وتنمية سلاسل القيمة. وينتج المزارعون للاستهلاك المحلي في العادة، ثم يبيعون الفائض في أسواق غير رسمية، عندما تتاح لهم الفرصة، بأسعار زهيدة جدا في أغلب الأحيان. يضاف إلى ذلك الافتقار العام للبنية التحتية في الأسواق، مثل مرافق التخزين ومصانع التعبئة وغيرها من طرق زيادة قيمة المنتجات الزراعية.

التمايز بين الجنسين والفقر الريفي

14- رغم أن استنتاجات الدراسة الاستقصائية عن ميزانية الأسر المعيشية لعام 2008 توحي بعدم وجود فرق كبير بين الجنسين فيما يتعلق بمدى التعرض للفقر، إلا أن بيانات أخرى من برنامج الدولة بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك دراسات أجراها البنك الدولي تشير إلى أن النساء أكثر عرضة للبطالة، ووضعهن الاجتماعي والأجور التي يحصلن عليها أقل مما يتمتع به الرجال، وشبكاتهن الاجتماعية أقل فعالية، وتعاني النساء من انعدام الاستقلالية وانحطاط المكانة الاجتماعية بسبب قيام الرجال باستعادة سلطتهم التقليدية. لكن التقارير أفادت كذلك بأن الأراضي والأصول الزراعية جرى توزيعها على نحو عادل. ورغم أن أذربيجان حققت المساواة بين الجنسين بوجه عام في التعليم الثانوي والعالي، إلا أن البيانات تشير إلى أن التغطية على مستوى التعليم الأساسي والتعليم الثانوي ليست كاملة، لا سيما في المناطق الريفية.

15- معظم من يعمل في الزراعة هم من النساء، حيث أن 41.8 في المائة من النساء اللَّواتي يقمن بنشاط اقتصادي يعملن في الزراعة، مقارنة بـــ 1.35 في المائة فقط من الرجال. وتشكل النساء أيضا أغلبية العاملين بالإنتاج الزراعي (54.1 في المائة). وتعتبر النساء في المناطق الريفية من الفئات الضعيفة لعدة أسباب أخرى. فرغم أنهن يمثلن أغلبية العاملين في الزراعة، إلا أن مكانتهن الاجتماعية ليست واضحة فيما يتعلق بقضايا الملكية واتخاذ القرار داخل الأسر المعيشية. وتعاني النساء بنسبة أكبر من القصور في الخدمات العامة في المناطق الريفية، مثل عدم توفر المرافق الصحية المناسبة ومياه الشرب الآمنة، ومراكز الأسواق والخدمات الصحية. كل ذلك يزيد من عبء العمل على كاهلهن والتزاماتهن من حيث الوقت المطلوب لتلبية الحاجات الأساسية لأسرهن. ونتيجة لذلك فإن النساء الريفيات يعانين من "فقر

[4] لجنة الإحصائيات الخاصة بالدولة، الكتاب السنوي للإحصائيات في أذربيجان.

الوقت"[5] الذي يزداد حدة إذا ما كان عندهن أطفال صغار، حيث أن 2 في المائة فقط من الأطفال الريفيين ينتظمون في مؤسسات قبْل المدرسة.

اتجاهات الفقر الريفي

16- حسب البيانات الرسمية، التي تم تجميعها من برنامج الدولة بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية، وبرنامج الدولة اللاحق بشأن الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية (2003–2008)، فإن انتشار الفقر على الصعيد القطري انخفض من 46.7 في المائة إلى 13.2 في المائة من السكان؛ وفي المناطق الريفية يقدر انتشار الفقر بـــ15.7 في المائة؛ وقُدِّرت النسبة المقابلة فيما يخص المدن بـــ10.8 في المائة. وتُظهر الأرقام الرسمية أن الفقر المدقع على المستوى القطري قد انخفض من 9.6 في المائة في عام 2003 إلى 2.2 في المائة في عام 2005. وتستثني هذه الأرقام المؤشرات التي لا علاقة لها بالدخل، مثل البنية التحتية الرديئة وتناقص القدرة على الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليم في المناطق الريفية. غير أنه كما ورد في الدراسة حول الفقر، فبالرغم من أن الدخل من النفط والتحويلات الاجتماعية قد ساهما مساهمة كبيرة في الانخفاض الشديد في الفقر من حيث الظاهر، تبالغ الأرقام الرسمية في ما يخص درجة الحد من الفقر، وذلك بسبب اختلافات في نهج وطرق تجميع البيانات. وتزيد احتمالات الفقر زيادة مباشرة مع زيادة عدد الأطفال، وتقل مع ارتفاع مستوى تعليم رب الأسرة المعيشية. وتُظهر الدراسة الاستقصائية بشأن ميزانية الأسرة المعيشية في ما يخص عام 2006 أن نسبة الفقر في الأسر المعيشية التي تزيد عن ستة أفراد تبلغ 57 في المائة، في حين أنها تصل إلى 23 في المائة في الأسر المعيشية التي ليس بها أطفال.

العوامل التي تؤدي إلى الفقر الريفي

17- يبدو أن أهم الأصول الحاسمة التي تعطي الأسر المعيشية غير الفقيرة ميزة علي الأسر الفقيرة هي العمالة أو ما كان يسمى غالبا "بالوظيفة الحكومية". وهذا يوحي بوجود فرق من حيث مستوى الأجور وأمن الوظيفة بين هذا النوع من الوظائف والأنواع الأخرى. ولا تكون العمالة غير الرسمية إلا في مواسم معيَّنة، وفي الزراعة. ويعتبر التعليم أهم أصل فردي يمكن أن يمتلكه الشخص للتصدي لمشكلة الفقر، فالتعليم يمكِّنه من الحصول على وظيفة ويرفع من مكانته في مجتمعه، ويقوي صلاته بذوي النفوذ في الوسط الذي يعيش فيه.

18- إضافة إلى البطالة، يرتبط الفقر بوضوحٍ بقلة الموارد المطلوبة للقيام بنشاط زراعي. ومن السمات الرئيسية لمن يعانون من الفقر الشديد هو أن إمكاناتهم للقيام بنشاط زراعي بسيط يسد رمقهم محدودة للغاية أو منعدمة، وذلك لعدة أسباب منها عدم توفر مياه الري، أو عدم وجود الأسواق، أو صغر الحيازة، أو وقوع الفيضانات، أو بُعد قطعة الأرض التي يحوزونها عن مسكنهم، أو عدم امتلاكهم المال اللازم لكي يستثمرونه في بدء النشاط، أو سوء حالة التربة. كما لا يحصل كثير من أشد أصحاب الأرض فقرا على المعونة الاجتماعية الموجهة نظرا لأن معايير التأهل للحصول عليها تستثني أصحاب الأرض.

[5] "فقر الوقت" يعني أن الفرد لا يتبقى لديه إلا القليل من الوقت للعمل المنتج بعد قيامه بواجباته الاجتماعية والمنزلية.

19- إن حالة الفقر النسبي والحرمان التي يعاني منها السكان الريفيون يحددها بقدر كبير موقعهم الجغرافي وافتقارهم إلى الأساسيات. فعادة ما تكون القرى الفقيرة بعيدة عن مركز الإقليم والطرق الرئيسية، وهي تقع في الغالب في مناطق حدودية ومرتفعة أو جبلية؛ وليس لدى هؤلاء الريفيين إمكانيات للري أو أن الأراضي المروية متدهورة؛ ويفتقرون إلى ما يكفيهم من مياه الشرب من مصدر دائم؛ ويفتقرون إلى الوصول للطرق ووسائل النقل العام؛ ويعانون غالبا من قلة المرافق والخدمات الصحية المناسبة؛ وبعض هذه القرى بها كثير من اللاجئين والمشردين من منطقة ناجورنو – كاراباخ. إضافة إلى هذا هناك ظاهرة الفقر النسبي الناتجة عن التصنيف الطبقي المكثف في القرى، حيث أن الكثير منها إذا ما أخذت مجتمعة، لا تعد فقيرة. وفي هذا الوضع تعيش جماعات ثرية نسبيا جنبا إلى جنب مع الذين يعانون من الفقر المدقع. وفي هذه الحالات يرتبط الفقر؛ بعدد الأسر المعيشية التي يرأسها شخص بمفرده؛ والفترة الزمنية الفاصلة بين فقدان الوظيفة وعدم الوصول إلى سن التقاعد؛ وحجم الأسرة والقاصرين فيها؛ والعجز وقلة القدرة على الحركة، لا سيما عند النساء؛ والنقص المطلق في دخل الأسرة المعيشية.

20- خلاصة القول، يبدو أن هناك مجموعتان رئيسيتان يمكن أن تستهدفها مساعدة مشروعات الصندوق المستقبلية:

(أ) أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يملكون أراض متردية أو أراض مروية ميّتة. فهؤلاء الناس لا يستطيعون استخدام أرضهم التي يمكن ريّها بسبب وجود مشاكل منتظمة بشأن إمدادات المياه، أو جودتها، أو ملوحتها، أو الافتقار إلى فرص الوصول إلى الخدمات؛

(ب) صغار المزارعين، ومالكو الحيوانات، والعاطلون عن العمل في المناطق الجبلية الذين ليس لهم وصول إلى الأسواق أو التمويل أو التقنيات المحسنة أو البنية التحتية. حيث يواجه هؤلاء الريفيون أيضا تحديات بسبب تردي البيئة والأثر المستقبلي لتغير المناخ.

باء – السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

القطاع الحكومي

21- ستظل وزارة الزراعة الشريك الرئيسي للصندوق، ويُقترح أن تكون هي الجهة المستضيفة للتدخلات القادمة في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. فهي تتمتع بخبرة واسعة في تنفيذ مشاريع وبرامج التنمية الريفية، ومعرفة متعمقة بالشؤون الريفية. ولديها موظفون ذوو مهارات فنية ودراية بالإمكانات التقنية للمناطق الزراعية المختلفة، والمحاصيل، والثروة الحيوانية. وإضافة إلى موظفيها الموجودين في المقر الرئيسي، لديها تسعة مكاتب إقليمية. وعلى مستوي المحافظات، فإن العاملين في مجال التنمية الزراعية والريفية، وهم عادة مجموعة من ثلاثة أو أربعة موظفين، يخضعون لـــ"رئيس السلطة التنفيذية" (أي المحافظ) ويقومون بدور ميداني ثانوي.

22- هناك برنامج موحد يخص المشروعين الذين يدعمهما الصندوق حاليا تديرهما وكالة الائتمان الزراعي التابعة لوزارة الزراعة، وهي مخوّلة بدعم التنمية الزراعية، مع التركيز على تقديم الخدمات المالية. غير أنها مهتمة بأمور كثيرة بما فيها تقديم الخدمات والدعم للقطاعين المروي والبعلي. وهي تدير أيضا تنفيذ

المشروع الثاني للتنمية والائتمان الزراعي، ومشروع الاستثمار الريفي في أذربيجان، وكلٌّ منهما يموله البنك الدولي.

23- تتحمل لجنة الري وتحسين الأوضاع الحكومية المسؤولية عن تشغيل وصيانة البنية التحتية الأساسية والثانوية خارج المزارع والخاصة بمشاريع الري وكذلك عن إدارة البنية التحتية لمرافق الري والصرف في المزارع. ويعمل في اللجنة 000 22 موظف، معظمهم على مستوى المحافظات. وهي مسؤولة عن السياسات والتشريعات، والمعايير التقنية، واللوائح، وتجميع البيانات، ورصد المناطق المروية القطرية. ورغم ما تتمتع به اللجنة من صلاحيات، إلا أنها تواجه صعوبة في اجتذاب موارد كافية، وهي غالبا ما تعجز عن القيام بالصيانة المناسبة لمرافق الري وإعادة بنائها. وتُعتبر المسؤولية الرئيسية للعاملين في اللجنة على مستوى المحافظات هي تشغيل وصيانة نظم الري والصرف، بما في ذلك تحصيل رسوم خدمة الري من جمعيات مستخدمي المياه أو من المزارعين كل على حدة. ولديها مهندسون يتمتعون بالكفاءة والخبرة بوجه عام، ولكنهم يعملون بطريقة لا تأخذ آراء المستخدمين في الحسبان، ويعتمدون أسلوب إصدار التعليمات، ويميلون إلى معاملة جمعيات مستخدمي المياه على أنها هيئات تابعة لهم.

القطاع الخاص وغير الحكومي

24- الاتحاد العام لمنظمة "مدد" الإنسانية هو منظمة غير حكومية تقوم بتنفيذ مشاريع يدعمها الصندوق. وهو يتمتع بخبرات في مجالات تقديم الخدمات والتدريب في مجال المشاريع التجارية الريفية، وتنمية الأسواق والتمويل الريفي.

25- هنالك دلائل على أن القطاع المصرفي في أذربيجان يزداد نضجا، ويتنامى اهتمامه بالقطاع الريفي. وهو يتمتع بقدر كبير من السيولة، وتسوده منافسة داخلية قوية. ورغم أن معدل الفائدة مرتفع في الوقت الحاضر بالقيمة الفعلية، إلا أن أثر هذا العامل من المتوقع أن يعتدل بمرور الزمن مع انخفاض التضخم. وترتبط مشاريع الصندوق في الوقت الحاضر باتفاقات شراكة مع ثلاثة مصارف تجارية ومؤسستين للتمويل الصغري، هما Agracredit وMicromaliye. ويجب توسيع نطاق عمل هذه المؤسسات حسبما تسمح به الظروف ومع نمو الطلب على القروض المصرفية في المناطق الريفية.

26- يوجد العديد من المشاريع الاقتصادية في مجال التسويق والتجهيز والعرض من المدخلات التي لا بد منها لنجاح تنمية سلاسل القيمة الريفية، وعلى الرغم من الافتقار إلى تمويل لأغراض الاستثمار ورأس المال العامل، فهي تمثل فرصا لتوسيع العرض من المدخلات وخدمات التسويق والتجهيز. وبعضها لديه وصول بالفعل إلى أسواق رئيسية في روسيا وأماكن أخرى. وستقوم المعرفة والخبرة التي تتمتع بها تلك المشاريع بدور حيوي في تمكين فقراء المزارعين من المشاركة في اقتصاد السوق.[6]

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي[7]

27- في عام 2003 قررت الحكومة أن توائم بين الأهداف الإنمائية للألفية وبين برنامج الدولة للحد من الفقر الريفي الذي أصبح في ذلك الوقت الوثيقة الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. وبعد ذلك، في

[6] الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات.

[7] انظر العمود الأول من الجدول الثالث، إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

عام 2007، أعدت الحكومة برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للفترة 2006–2015 استكمالا لبرنامج الدولة للحد من الفقر الريفي. والآن أصبح برنامج الدولة للحد من الفقر الريفي يمثل الإطار الاستراتيجي لسياسات الحد من الفقر على الصعيد القطري. وهي تضم تسعة أهداف استراتيجية. ومن بين تلك الأهداف يمكن لبرنامج الصندوق المقترح أن يساهم في الأهداف الثلاثة التالية:

(أ) زيادة فرص توليد الدخل وتحقيق زيادة كبيرة في الحد من الفقر الذي يعاني منه أشد قطاعات السكان فقرا؛

(ب) تحسين الوضع البيئي وضمان إدارة الموارد على نحو مستدام؛

(ج) التشجيع على تحقيق المساواة بين الجنسين وحمايتها، ومواصلة الإصلاحات المؤسسية ودعم الإدارة الرشيدة.

28- استكمالا لبرنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، اعتمدت الحكومة برنامج الدولة لضمان إمدادات الأغذية للسكان. وهذا يعكس سياسة الحكومة للحد من اعتماد السوق المحلي على الواردات الغذائية. ويستطيع برنامج الصندوق أن يدعم هذه السياسة من خلال:

(أ) تقليل اعتماد السوق المحلية على الواردات الغذائية؛

(ب) الاستفادة على نحو أفضل من القدرات الإنتاجية للأسر المعيشية؛

(ج) تشجيع الأعمال التجارية الزراعية، على أن تقوم بدور رئيسي في تحسين الواردات الغذائية.

التنسيق والمواءمة[8]

29- يعتبر برنامج الصندوق المقترح للفترة 2010–2015 متوائما جدا مع إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة للفترة 2011–2015. وسوف يتم دمج البرنامج ضمن الناتج 1 من الإطار، الخاص بالتنمية الاقتصادية. "بحلول عام 2015، ستأتي سياسات التنمية غير النفطية بوضع اقتصادي أفضل، وفرص عمل لائقة وبيئة صحية أفضل في جميع المناطق ولكافة المجموعات الاجتماعية." وتماشيا مع هذا الهدف لإطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، يمكن أن يكون هدف برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق على النحو التالي:

بحلول عام 2015، ستأتي التنمية الريفية غير النفطية بوضع اقتصادي أفضل، وفرص عمل لائقة وبيئة صحية أفضل للفقراء في المناطق الريفية.

30- يمكن لبرنامج الصندوق أن يدعم الكثير من نواتج إطار المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة التي يتوخى منها تحقيق هذه النتيجة؛ وذلك بالتعاون مع غيره من وكالات الأمم المتحدة والحكومة وذوي المصلحة المحليين. وأهم تلك النواتج ما يلي:

(أ) زيادة الأمن الغذائي للفئات الضعيفة من خلال تعزيز القدرة الوطنية على توليد وتحليل وإبلاغ المعلومات المرتبطة بالأمن الغذائي من أجل دعم عملية اتخاذ القرار؛

[8] الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات.

(ب) دمج الوظائف الريفية وتنويع مصادر الدخل ضمن السياسات الزراعية، وسياسات وبرامج وشراكات التنمية الريفية؛

(ج) إدارة النظم البيئية في المناطق الجبلية.

ثالثاً – الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف – النتائج السابقة والأثر والأداء

31- دعم الصندوق أربعة مشاريع في أذربيجان: مشروع خصخصة المزارع، الذي تم بتمويلٍ مشتَرك مع المؤسسة الدولية للتنمية؛ وبرنامج التنمية الريفية في المرتفعات والمناطق الجبلية؛ ومشروع تنمية الشمال الشرقي؛ ومشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي. وقد استُكمل مشروع خصخصة المزارع، وبرنامج التنمية الريفية في المرتفعات والمناطق الجبلية؛ ووصل مشروع تنمية الشمال الشرقي مرحلة متقدمة. وبدأ تنفيذ مشروع التنمية الريفية في الشمال الغربي، ولكن من السابق لأوانه اكتساب أي دروس من تلك التجربة.

32- قام مشروع خصخصة المزارع بطرح مبادرة إعادة توزيع الأراضي، التي أدت إلى إنعاش القطاع الريفي، وساعدت على تحويله إلى اقتصاد يقوم على السوق. وأتم المشروع تخصيص المنطقة المحددة بأكملها، وهي تغطي 26 في المائة من إجمالي الأراضي الزراعية، وتَمكّن من إتمام عملية تسجيل صكوك الملكية. وأدَّى ذلك إلى نشوء سوق للأراضي وزاد من أمن المُلاَّك. وكان المشروع رائدا في إنشاء ودعم جمعيات مستخدمي المياه، مبرهنا على إمكانية تطبيق إدارة عملية الري على أساس تشاركي جماعي، رغم وجود بعض المشاكل التي تتعلق بكفاية رسوم المياه وتحصيلها. وقد أدى ذلك إلى تشكيل جمعيات مستخدمي المياه الأصلية. وساهم الحوار بين الصندوق والحكومة في صياغة قانون معدّل لإصلاح الأوضاع والري.

33- شمل برنامج التنمية الريفية في المرتفعات والمناطق الجبلية خمس محافظات في سلسلة جبال القوقاز الكبرى، وفي منطقة نخشيفان، وفي المنطقة الجنوبية الشرقية. وكانت أهم تدخلاته ما يلي: تحقيق التنمية المجتمعية من قِبل المجتمع؛ والاستثمار في البنية الاجتماعية التحتية؛ ودعم جهود توليد الدخل في مجال تحسين الإنتاجية الحيوانية والمحصولية، والتصنيع والتسويق؛ وتوفير الخدمات المالية عن طريق منظمة غير حكومية تم التعاقد معها؛ والقيام بنشاط بيئي رائد يخدم المجتمع المحلي. وأحرز البرنامج تقدما جيدا في تقديم خدمات تحسين الثروة الحيوانية، وإنشاء المجموعات المحلية ورابطات المنتجين، ودعم أنشطة تربية النحل، وتوفير الخدمات المالية الريفية، وتنمية المشاريع، وتعميم التمايز بين الجنسين.

34- بدأ تنفيذ مشروع تنمية الشمال الشرقي في نهاية عام 2006. وقد تم تصميم المشروع على مبادئ تشكيل جمعيات مستخدمي المياه، وعملية إدارة الري على أساس المشاركة الجماعية التي نص عليها مشروع خصخصة المزارع. وقد صُمم المشروع أيضا من أجل توسيع نطاق إعادة إعمار نظام الري في أربع محافظات في المنطقة الشمالية الشرقية. ويركِّز المشروع كذلك على تحسين الإنتاجية الزراعية والتسويق وتقديم الخدمات المالية الريفية للإقراض الصغري والصغير من خلال التعاقد مع مؤسسة للتمويل

الصغري. وهو يشارك أيضا في الاستثمار في المشاريع الاقتصادية ذات النطاق الأوسع من خلال مصرف تجاري تأسّيا بالنموذج الناجح الذي يمثله برنامج التنمية الريفية للمناطق الجبلية والهضاب.

باء – الدروس المستفادة

35- تم تعلم الدروس التالية من البرنامج القطري للصندوق:

(أ) **جمعيات مستخدمي المياه والإدارة التشاركية للري.** أصبحت جمعيات مستخدمي المياه هي التقليد المتبع من أجل تنفيذ أنشطة إعادة إعمار نظم الري وتشغيلها وصيانتها؛ ويعطي أسلوب المشاركة الجماعية للسكان إحساسا بملكيتهم للمشاريع، ويزيد من احتمالات استدامتها. ويقوم المشروع على الاستخدام الكفء للمياه، وعلى استعداد مستخدمي المياه لدفع رسوم معقولة مقابل تكلفة المياه. ويتمثل الخطر الرئيسي الذي يتهدد أداء جمعيات مستخدمي المياه في نقص التمويل والموارد؛ ويواجه نفس هذا الخطر لجنة الدولة لتحسين الأوضاع والري، وهي التي يُفترض أن تدعم أنشطة جمعيات مستخدمي المياه.

(ب) **التعاون داخل مجموعات المنتجين.** هناك حاجة إلى قدر كبير من الوقت والموارد والمرونة والتفاهم من أجل التغلب على الإحساس العميق بالعجز والخوف من المجازفة الذي يسيطر على فقراء الريف. وقد كان التقدم فيما يخص هذه المبادرات بطيئا، والتواصل مكلفا. والنجاح محدودا. ولكنه بالمثابرة، استجاب عدد كبير من المجتمعات السكانية المهمشة إلى ما سنح لهم من فرص حقيقية لتحسين سبل كسب رزقهم، وأبدوا استعدادهم للعمل معا من أجل تحقيق أهدافهم. ويتعين تشجيع المزارعين ومالكي القطعان على تشكيل جمعيات خاصة بهم كي تدافع عن مصالحهم الاقتصادية، وكي يتمكنوا مجتمعين من الحصول على الخدمات، والتفاوض على أسعار منتجاتهم مجتمعة. وقد تحتاج المشاريع إلى التعاقد مع ذوي الخبرة المتخصصة للمساعدة في تنظيم المنتجين، وتدريب الأعضاء على صياغة أهداف وخطط المشاريع الاقتصادية، وصياغة اللوائح والتسجيل لدى الجهات القانونية.

(ج) **تقاسم التكاليف وتسديد الاشتراكات والاستدامة.** توجد أمثلة لبعض جمعيات مستخدمي المياه قابلة للاستدامة، وتتمتع بمستويات جيدة من الإدارة، ولديها المعدات والقدرة على خدمة الأعضاء. غير أنه ما زال هناك إحجام واضح من جانب أعضاء جمعيات مستخدمي المياه الضعيفة عن تقاسم التكاليف أو دفع مصاريف أو رسوم الخدمات. وبالتالي فإن مسألة الاستدامة لم تحسم بعد.

(د) **الطلب على القروض وتوفير الخدمات المالية وخدمات المشاريع الاقتصادية.** يوجد طلب قوي على القروض بين المزارعين. وهناك سجل متنام من التوسع الناجح في المشاريع الاقتصادية الريفية، وحسن إدارة الديون وتسديد القروض بين مؤسسات التمويل الصغري. ولكن نظرا لكون هذه المؤسسات لا تقبل ودائع، فإن ذلك يعني أنها في نهاية المطاف ليست قابلة للاستدامة، ويتعين تطوير نماذج بديلة وتطبيقها.

(ه) **إدارة الموارد الطبيعية.** هناك تنسيق محدود بين أصحاب المصالح الرئيسيين بشأن مسائل إدارة الموارد الطبيعية، وهذا يضر بالقدرة على الاستدامة في الاستثمارات في البنية التحتية الرئيسية وفي الأصول التي تعزز الإنتاجية.

(و) **الجاهزية لتغير المناخ**. حتى هذا التاريخ غاب التفكير في أثر تغير المناخ على سبل كسب الرزق في المجتمعات الريفية غيابا كاملا.

رابعاً – الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف – ميزة الصندوق النسبية على الصعيد القطري

36- وفرت الخبرة التي اكتسبها الصندوق من خلال تنفيذ البرنامج في الماضي العديد من نقاط التمايز النسبي في أذربيجان. أولا: برهنت هذه التجربة على التزام وكفاءة الصندوق في مجال الحد من الفقر الريفي، وهذه حقيقة تعترف بها الحكومة وكذلك المستفيدون السابقون. وهذا يعطيه نقطة انطلاق جيدة لكي يقترح ويطبق ابتكارات في مجال التنمية الريفية. ثانيا: يتمتع الصندوق بالخبرة المناسبة في مجال إعادة إعمار نظم الري، على الصعيدين التقني والمؤسسي. وفي حقيقة الأمر، فقد كان أحد المشاريع التي يدعمها الصندوق هو الذي أقنع جمعيات مستخدمي المياه بقبول إدارة نظام الري، ولذلك فإن الصندوق في موضع جيد يمكنه من اقتراح مبادرات لمواصلة هذه العملية من أجل صياغة نموذج قوي وقابل للاستدامة لتشغيل نظام الري وإدارته. ثالثا: شارك الصندوق بنجاح في تنمية المشروعات الاقتصادية الصغرى في المناطق الجبلية، وقدَّم أساسا قويا لمواصلة هذه الاستراتيجية الهادفة إلى توليد الدخل من خلال إتِّباع نهج سلسلة القيمة. رابعا: أرسى الاشتراك مع الوكالة الدولية للائتمان الزراعي ومؤسسات التمويل الصغري أساسا وقاعدة لتوسيع نطاق وصول فقراء الريف إلى الخدمات المالية. وأخيرا: تُعتبر الخبرة والنتائج الجيدة التي برهن عليها برنامج الصندوق في المناطق المنخفضة والهضاب نقطة انطلاق لتنفيذ تدخلات لإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام في مجموعةٍ مختلفة من البيئات الطبيعية مع توفير فرصةٍ لتحقيق انسجام بين المناطق التي تختلف سماتها الجغرافية ومواردها الطبيعية.

باء – الأهداف الاستراتيجية

37- بعد النظر في حالة الفقر الريفي ومرحلة نمو الاقتصاد الريفي والفقر وسياسات التنمية الزراعية التي تعتمدها الحكومة والنتائج والدروس المستفادة من خبرة الصندوق حتى الوقت الحاضر في أذربيجان، هناك هدفان استراتيجيان مقترحان لبرنامج الفرص الإستراتيجية القطرية.

38- **الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية من أجل تحسين الأمن الغذائي**. وفقا لهذا الهدف، سيسعى برنامج الصندوق لتحسين قدرة فقراء الريف على الوصول إلى الأصول والممتلكات من أجل ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك تحسين خدمات إيصال مياه الري وإدارة الغابات. ويتماشى الهدف الاستراتيجي 1 هذا مع الهدف الاستراتيجي للصندوق وهو "الحصول على الموارد الطبيعية وإدارتها". ويؤكد برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة على أن تحسين الوضع البيئي وضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية يُعَد عاملا أساسيا للحد من الفقر على المستوى القطري. وإضافة إلى ذلك فإن تعزيز الموارد الطبيعية على نحو مستدام هو عامل أساسي للحد من الفقر الوطني، علاوة على ذلك فإن تعزيز إدارة الموارد الطبيعية هو مفتاح الإنتاج الزراعي المحسن المستدام

ويترتب عليه تحقيق الأمن الغذائي. وكما ذُكر آنفا فإن سوء إدارة الموارد الطبيعية يساهم مساهمة كبيرة في سوء الإنتاجية وربحية الزراعة. ويتضح ذلك في كثير من سمات القطاع الزراعي. وأهم المؤشرات على سوء إدارة الموارد الطبيعية ما يلي:

(أ) ارتفاع مستويات التملح التي تؤثر على مناطق كثيرة من الأرض الزراعية
(ب) قلة الكفاءة في استخدام المياه في نظم الري
(ج) تلوث مياه الري بالترسبات والنفايات الصناعية
(د) قلة كفاءة نظم نقل المياه
(هـ) إزالة الأشجار وتدهور التربة في المناطق الجبلية
(و) تدهور موارد الرعي من خلال الرعي الجائر

39- وقد أدت هذه العوامل جميعها إلى تقليلٍ كبير في النواتج من حيث المنتجات والربحية من الزراعة، وعززت بشكل مباشر فقر المزارعين والمجتمعات الريفية. ويعتبر أداء مشروع الصندوق الحالي ومشاريعه السابقة التي تصدت لهذه العوامل مؤشرا إيجابيا على أن مثل هذه الجهود يمكن تحسينها وتوسيع نطاقها. ولهذا فمن المقترح أن تقدِّم التدخلات في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية حلولا لمشاكل إدارة الموارد الطبيعية، وهي تشتمل على:

(أ) استخدام سبل فعالة ذات كفاءة لنقل واستخدام مياه الري؛
(ب) اعتماد نهج متكامل لإدارة الأراضي وموارد المياه يتم من خلاله التخفيف من آثار تدهور التربة في الهضاب والمناطق الجبلية، وذلك من أجل معالجة ارتفاع الترسبات في قنوات الري في الأرض المنخفضة؛
(ج) استعمال الوسائل اللازمة لتقليل تدهور الأراضي المرتفعة وتحسين المراعي وزيادة إنتاجية الأشجار ذات المحاصيل، وزيادة نسبة ربحية استخدام الأراضي المرتفعة والمنخفضة؛
(د) استعمال وسائل ابتكارية لإدارة تملح التربة وتقليلها.
(هـ) استعمال نظم معززة لتنمية المراعي وإدارتها.

40- **الهدف الاستراتيجي 2: تيسير سبل وصول الريفيين إلى الأسواق المربحة وسلاسل القيمة.** يتماشى هذا الهدف الاستراتيجي 2 مع الهدف الاستراتيجي للصندوق "فرص تنمية المشروعات وفرص العمالة غير الزراعية". وقد وجد برنامج الدولة للحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة أيضا أن زيادة فرص توليد الدخل هي وسيلة مفضّلة للحد من الفقر بصورة كبيرة لدى أفقر قطاعات السكان. وفي هذا المجال، يُعتبر الصندوق عاملا رائدا لتحقيق تغيير إيجابي من خلال عمله الفعّال في هذا المجال في أذربيجان، وكذلك نهجه وخبرته الشاملة في مجال زيادة أنشطة توليد الدخل في المناطق الريفية. ويُعتبر الافتقار إلى روابط السوق التي يمكن للسكان الفقراء الوصول إليها، وما يصاحب ذلك من ندرة سلاسل القيمة في المناطق الريفية، عائقا كبيرا أمام المزارعين وسكان الريف يحول بينهم وبين توليد الدخل. وحتى إذا ما تم تحسين تكنولوجيا الإنتاج، فإن المزارعين كثيرا ما يعانون من آثار انخفاض الأسعار، وخسائر ما بعد الحصاد وارتفاع تكاليف المعاملات المالية. وإضافة إلى هذه العوامل، هناك افتقار عام إلى فرص العمل غير

الزراعي في المناطق الريفية. وهذا يؤثر على وجه الخصوص في المجموعات الأضعف العاجزة عن توفير الوقت والأيدي العاملة المطلوبة للعمالة الزراعية بدوام كامل.

41- سوف يعالج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذه المسائل من خلال اعتماد نهج منَّسق إزاء سلاسل القيمة. ويعني هذا أن تدخلات البرنامج ستستهدف القطاعات الحيوية من سلاسل القيمة السلعية التي تواجه أكبر قدر من القيود. وغالبا ما يؤدي هذا إلى توجيه الاستثمارات إلى مرافق غير زراعية، مثل مرافق التعبئة والتخزين والتجهيز. وسوف تبين هذه التدخلات أيضا ضرورة توفير الخدمات مثل المنتجات المالية المناسبة، وخدمات المزارع (إمدادات المدخلات وخدمات الميكنة) وإبرام عقود رسمية مع المزارعين. وفي بعض الحالات، يتم جمع العديد من التدخلات في نشاط واحد. وهناك ضرورة عامة لاعتماد نهج مالي صارم إزاء جميع الأنشطة قبل القيام بالاستثمار.

جيم – فرص الابتكار

42- لوحظ أن كثيرا من التكنولوجيات المستخدمة في إدارة الأراضي قد عفا عليها الدهر وتتسم بعدم الكفاءة المالية. وعلى النقيض من ذلك فإن اعتماد استراتيجية معززة لإدارة الموارد الطبيعية يوفر فرصا عديدة للابتكار في هذا المجال. وتوفر إدارة تملح التربة العديد من مثل هذه الفرص لتحديد أفضل الممارسات وتطبيق التقنيات لاختبارها في السياق المحلي، وبعد ذلك للبرهنة عليها وتطبيق أكثرها نجاحا. ومن أمثلة ذلك اختبار استخدام الوسائل البيولوجية، مثل النباتات التي تتحمل الملوحة ذات الجذور العميقة، كوسيلةٍ لإيجاد فتحات في الأراضي المتملحة للسماح بإزالة الأملاح منها وتنظيفها بسهولة. ويعتبر استخدام نهج "رعاية الأرض" إزاء الرعي وإعادة إنعاش أراضي الغابات وسيلة أخرى يمكن اختبارها وتطبيقها. وبموجب مثل هذا النظام، يُدعى المزارعون إلى تقاسم معارفهم ومدخلاتهم الزراعية ضمن نظم إدارةٍ بيئية ذات أهمية عامة، وذلك لمصلحتهم الخاصة وكذلك من أجل الصالح العام. وسوف تكون هناك أيضا ضمن مثل هذا الترتيب فرص لتطبيق الابتكار الخاص بـــ"تقديم المكافآت لقاء الخدمات البيئية العامة". ويمْكن أن تقدَّم مثل هذا المكافآت في شكل نقدي أو في شكل خدمات (مثل الخدمات الطبية أو التعليمية) أو في شكل البنية التحتية (مثل إمدادات المياه إلى المباني العامة، إلخ...).وسيتم إجراء دراسة مستفيضة عن فرص إشراك الشركات غير الزراعية، مثل شركات النفط، كشركاء في مثل هذا المشروع، من خلال سياساتها ذات الصلة بمسؤولياتها الاجتماعية والمؤسسية.

43- كذلك سيوفر تقوية الروابط بالأسواق على نحو يناصر الفقراء العديد من الفرص الواضحة للابتكار. وتضم وسائل الربط هذه ما يلي :

(أ) استخدام التقنيات المتقدمة التي تقوم على تقنيات الهواتف النقالة من أجل توفير معلومات للمزارعين وأصحاب المشاريع الريفية؛

(ب) إضافة خدمات الإرشاد الزراعي والإرشاد المالي و تمويل المحاصيل إلى نظم التعاقد الزراعي؛

(ج) تطوير مجموعات المنتجين واستخدامها من أجل تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق وتبادل المعلومات؛

(د) دعم وتمكين الجهات الفاعلة غير الحكومية (تدريب الجهات الفاعلة من القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعات المنتجين) وذلك ضمن عملية تنمية وتشغيل سلاسل القيمة.

44- ومع أن هذه الأفكار ليست جديدة تماما، إلاّ أنها تشكل ابتكارات بمعنى أنها جديدة على هذه المجموعة المستهدفة وهذه المنطقة الجغرافية بالذات.

45- توجد بعض التفاصيل والمؤشرات الأولية عن ملخص المشاريع الممكن تمويلها في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ملحقةٌ في المرفق الرابع "المشاريع المتوقعة خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية".

دال – استراتيجية الاستهداف[9]

46- تستند استراتيجية الاستهداف في برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية إلى بيانات تحليل خط أساس الفقر المراعي للتمايز بين الجنسين دعما لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية"، كوسيلة توجيه لضمان الاستهداف الفعال للفقر الريفي. ويذكر هذا التقرير أنه على الرغم من تخفيض الفقر الريفي بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إلاّ أنه ما زال هناك مناطق كبيرة يرزح فيها كثير من الناس تحت وطأة الفقر. وتتطابق هذه المناطق مع المناطق التي تعاني من تدهور هائل في قاعدة الموارد الطبيعية، والتي توجد فيها قيود أخرى مثل كونها مناطق نائية وكذلك افتقارها للبنية التحتية المادية. ومن شأن تركيز البرنامج على إعادة إنعاش الموارد الطبيعية المتردية وتحسين إدارة الموارد الطبيعية أن يوفر طريقة مناسبة للاستهداف.

47- لا زال ربع الأسر المعيشية الريفية يتلقى أجورا تقل عن خط الفقر الرسمي. كما تقل الدخول من الزراعة بكثير عن الدخول من قطاعات الاقتصاد الأخرى. وتتكون المجموعة التي يستهدفها الصندوق من أصحاب الحيازات الصغيرة ومالكي القطعان والأسر المعيشية الريفية التي تعتمد على العمل في قطاع الزراعة.

48- سوف تشتمل استراتيجية الاستهداف التي تم تطويرها أثناء مرحلة تصميم وتنفيذ التدخلات في نطاق برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية على إجراءات خاصة تضمن الوفاء بحاجات وأولويات المجموعات الأكثر ضعفا، مثل الأسر المعيشية التي ترأسها النساء والشباب العاطلون عن العمل. وسوف يجري أيضا تشجيع زيادة تمثيل النساء في المؤسسات مثل جمعيات مستخدمي المياه. وسوف تلقى مشاركتهن كصاحبات مشاريع ومساع تجارية وكعاملات في استثمارات سلاسل القيمة تشجيعا خاصا.

49- إن اعتماد مخصصات محددة في الميزانية ومعايير أهلية وافية من شأنها أن تضمن توجيه أموال البرنامج نحو الأنشطة المناصرة للفقراء، وكذلك تخصيص بعض الدعم المالي لأشد المجموعات الفرعية الريفية فقرا. وستشتمل التدابير التشغيلية على تنمية بيئة مواتية، وتشجيع توجهٍ عقلي لدى شركاء التنفيذ مناصرٍ للفقراء ومراعٍ للتمايز بين الجنسين. وستُتخذ تدابير لتوفير التدريب وبناء القدرات من أجل تمكين المجموعات الفقيرة من الوصول إلى برامج الدعم، لاسيما فيما يتعلق بتشكيل مجموعات المنتجين

[9] الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة.

للأنشطة التجارية الزراعية وتحسين الوصول إلى الأسواق. وسوف تُتَّخذ تدابير إضافية من أجل تمكين المجموعات الفقيرة من الوصول إلى مصادر التمويل. وهناك مبادرة أخرى سيتم دراستها وهي استخدام المِنح النظيرة على أساس معايير أهلية صارمة ومناصرة للفقراء تعطي أفقر الناس فرصة للمشاركة في الاستثمارات الريفية المربحة.

هاء – الصلات السياساتية

50- يوجد ضمن الهدف الاستراتيجي 1 عدد من المسائل السياساتية التي تحتاج إلى اهتمام من أجل ضمان تحقيق الهدف المنشود على نحو مستدام.

(أ) ضرورة تعزيز قدرة الحكومات المحلية على التخطيط لأنشطة إدارة الموارد الطبيعية والإشراف عليها. وسوف يتحقق ذلك من خلال نهج "التعلم عن طريق التنفيذ"، وعن طريق هذا النهج تتعزز قدرة السلطات المحلية ذات الصلة من خلال مشاركتها مشاركة كاملة في عمليات إعادة الإحياء، التي تكملها الزيارات الدراسية والتدريب؛

(ب) توجد حاجة لتعزيز قدرة اللجنة الحكومية لتحسين الأوضاع والري كي تدعم جمعيات مستخدمي المياه، حيث يعتبر أن الافتقار إلى هذه القدرة السبب في تدهور الكثير من مرافق الري. وحيثما يقتضي الأمر سوف تخصَّص استثمارات لتوفير المعدات وبناء القدرات البشرية على خد سواء. غير أن هذا النشاط يجب أن يقوم كذلك بمراجعة دور هذه الوكالة الحكومية في الاقتصاد الذي يقوده السوق؛

(ج) يتعين تحسين قدرة جمعيات مستخدمي المياه على توفير الدعم لأعضائها. ويجب أن تصبح هذه التحسينات جزءا من الاستثمارات الكبيرة.

51- في إطار الهدف الاستراتيجي 2، تم تحديد الأبعاد السياساتية التالية:

(أ) ضرورة إزالة القيود والعوائق المختلفة التي تعترض سبيل التجارة. فالكثير منها يمثل خطرا على استدامة بعض القطاعات الفرعية في الاقتصاد الريفي. وفي ضوء انضمام أذربيجان المحتمل إلى منظمة التجارة العالمية، من الضروري تخفيض العوائق التجارية إلى المستويات التي تتطلبها منظمة التجارة العالمية. وسوف يلقى هذا الإصلاح دعم البرنامج من خلال استخدام دراسات الحالة وعن طريق الدخول في حوار السياسات في المحافل المناسبة؛

(ب) يتعين كذلك تحسين جوانب الإدارة في الشركات الخاصة والإدارات الرسمية على حد سواء، من أجل تفادي تقييد وإعاقة استثمارات التنمية التجارية الخاصة. ويتعين التصدي لهذه المشكلة على صعيد السياسات، وذلك من خلال الحوار المتواصل على الصعيد التشغيلي، ومن خلال تنفيذ أطر اللوائح ذات الصلة التي تشمل آليات المساءلة المناسبة.

52- إضافة إلى هذه الأمور فإن هناك اعتباران عامان يتعلقان بالسياسات ويتعين التصدي لهما ومراعاتهما. وهذان الاعتباران هما:

(أ) يتعين تنفيذ نظام للرصد والتقييم من أجل دعم التنسيق والمواءمة مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ومع سياسات الحكومة ذات الصلة بالحد من الفقر. وسوف تتم معالجة هذا

الأمر من خلال تصميم وتطبيق نظم الرصد والتقييم فيما يخص المشاريع الحالية والقادمة، وذلك بالتعاون الوثيق مع الحكومة ومع فريق الأمم المتحدة القطري؛

(ب) يتعين تعزيز الأدوار التي يقوم بها مقدمو الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، لا سيما في مجال إدارة الموارد الطبيعية وتنمية سلاسل القيمة. وسوف يكفل البرنامج اتخاذ التدابير المناسبة من أجل تعزيز تلك الكيانات من خلال التواصل المستمر والحوار السياساتي حسب ما يقتضيه الأمر.

خامساً – إدارة البرنامج

ألف – إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية[10]

53- سوف تجرى عملية تحديثٍ منتظمة خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويقترح إجراء هذا التحديث في منتصف الفترة من أجل ضمان الامتثال للتطورات السياساتية والاقتصادية، لاسيما فيما يتصل باستراتيجيات الحكومة للحد من الفقر. ومن المقترح أيضا أن يقوم فريق إدارة البرنامج القطري بمراجعة أداء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية كل عام. ومن شأن هذه المراجعة أن تساعد على توفير المعلومات اللازمة للتقرير المرحلي السنوي بشأن برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، وذلك باستخدام إطار إدارة النتائج كمبدأ توجيهي يُسترشد به. ومن المتوقع أن يلقى أعضاء فريق إدارة البرنامج القطري التشجيع والدعم كي يشاركوا في بعثات دعم التنفيذ التي يجريها الصندوق في إطار البرنامج القطري من أجل تعزيز الصلات الوظيفية والمؤسسية.

54- سيُجرى استعراض منتصف المدة خلال عام 2013. وسيتم تقييم أداء برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في نهاية عام 2015، من أجل الاستفادة منه في صياغة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية التالي.

باء – إدارة البرنامج القطري

55- في ضوء غياب ترتيبات الحضور الميداني للصندوق، من المقترح أن تَعتمد استراتيجية برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية اعتمادا كبيرا على فريق إدارة البرنامج القطري وكذلك على استمرار الدعم من وكالة الدولة للائتمان الزراعي باعتبارها الوكالة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج .

56- وكجزء من النقلة السياساتية على مستوى الصندوق فإن جميع المشاريع التي يرعاها في أذربيجان، بما في ذلك المشاريع التي شملها برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالي، سوف يتم الإشراف عليها إشرافا كاملا من قِبل الصندوق. وإضافة إلى ذلك سيواصل الصندوق دعم وتطوير وحدة الإدارة التابعة له، وهي المسؤولة عن تنفيذ وإدارة البرنامج القطري للصندوق. وقد اكتسبت هذه الوحدة خبرة قيِّمة في مجال إدارة المشاريع، وهي على علمٍ دقيق بشواغل الصندوق ومتطلباته، وقد أصبحت الآن على دراية

[10] الذيل الثالث – إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

كاملة بإجراءات إدارة القروض. غير أنها في حاجة إلى مواصلة تحسين قدراتها في مجالات محددة تتصل بالتعاقد على أساس الأداء مع مقدمي الخدمات التقنية وكذلك الرصد والتقييم. ولا يوجد في الوقت الراهن أية مشروعات معرَّضة للمخاطر، حيث أن أداء التنفيذ كان مُرضيا حتى الآن في ما يخص هذا الملف بأكمله.

جيم – الشراكات

57- **التعاون المؤسسي.** يَتوخي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية تحقيق شكلين مترابطين من أشكال التعاون المؤسسي: الشكل الأول هو بنك التنمية الإسلامي، الذي أعرب عن اهتمامه بالمشاركة في تمويل مشروع واحد أو أكثر خلال فترة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية القادم. وبموجب هذا الترتيب فإن بنك التنمية الإسلامي سوف يستخدم برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ووثائق الصندوق التي سيتم إعدادها لاحقا ذات الصلة بتصميم المشروع كأساسٍ لاستثماره ودعمه للتنفيذ.

58- من المتوقع أن يكون الشكل الثاني للتعاون المؤسسي هو التعاون مع حكومة أذربيجان، وبالتحديد مع وزارة الزراعة. وقد نوهت الحكومة إلى أنها قد تشارك مشاركة هامة في تمويل المشاريع التي يتم تطويرها بموجب برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديد، وذلك تماشيا مع التقليد الذي اتبعته سابقا. وتوحي الخبرة المكتسبة حتى هذا التاريخ بأن هذا تطور إيجابي، وسيوفر دعما للسياسات وتنفيذاً للبرنامج.

59- **التنسيق المؤسسي.**[11] سوف يتم التنسيق المؤسسي مع العديد من المنظمات الأخرى ذات المصلحة والاهتمام بالتنمية الزراعية والريفية. وهذه المؤسسات هي:

(أ) الفريق القطري التابع للأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

(ب) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تقوم بتطوير وتنفيذ العديد من المشاريع الابتكارية التي تهم أنشطة التنمية في إطار برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية ولها علاقة بها. وهذه المشاريع تشمل على وجه التحديد نُظم إدارة مرافق الري على أساس تشاركي، وتشكيل جماعات المنتجين وتنمية الخدمات المالية الريفية؛

(ج) مؤسسة سايفينجز بانك للتعاون الدولي التي تقوم بتنفيذ مجموعة من المبادرات الريفية المالية المبتكرة بالتعاون مع عشرة مصارف محلية. ويأتي الدعم المالي من مصرف Kreditanstalt für Wiederaufbau والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير.

(د) لجنة الدولة لتحسين الأوضاع والري، كوسيلة لتوصيل استثمارات إعادة إعمار مرافق الري؛

(ه) المنظمات غير الحكومية المحلية، مثل منظمة مدد، لكي تقدم التدريب وخدمات بناء القدرات المناسبة للمستفيدين من البرنامج.

[11] الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات.

دال – الاتصالات وإدارة المعرفة

60- سوف تَعتمد الأهداف على المستوى القطري استراتيجية لإدارة المعرفة والاتصالات من شأنها أن تكون وسيلةً فعالة لتحسين المعرفة المؤسسية بالبلد وبرنامجه. وسوف يشتمل ذلك على الترويج للممارسات المثلى وقصص النجاح، ولا سيما حينما تتوافر الفرص لتوسيع النطاق وتكرار التجربة. وسوف تستعين أيضا بفريق إدارة البرنامج القطري كوسيلة لزيادة أثر البرنامج القطري للصندوق.

61- حيث أنه من المتوقع الآن التزام نظم الصندوق بإعلان باريس بشأن فاعلية المعونة، فإن أول ما يتعين على استراتيجية إدارة المعرفة أن تفعله هو أن تخبر الحكومات وشركاءها في التنمية بشأن التقدم المحرز وتخبرهم بأنها تتوقع من الحكومات ومن أصحاب المصالح المحلية القيام بدور رائد في تصميم البرنامج وتنفيذه، وأنها على استعداد لتقاسم المعلومات من أجل تمكين المبادرات الهادفة إلى الحد من الفقر من توسيع نطاقها على نحو ناجح. وإضافة إلى الأنشطة السنوية المذكورة في القسم الخاص بالرصد والتقييم الوارد أعلاه، من المتوقع أن يتم التقدم بطلب للحصول على دعم الصندوق من أجل تقديم مساعدة تقنية قصيرة الأجل تهدف إلى تعزيز مهارات الاتصال الأساسية لأعضاء فريق إدارة البرنامج القطري، ومن أجل تيسير تصميم استراتيجية الاتصالات وتنفيذها.

هاء – إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

62- يستند مستوى التمويل الذي يمكن أن يقدمه الصندوق لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية خلال فترة تنفيذه إلى حسابات كاملة للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، بما في ذلك تصنيفات المشاريع المعرَّضة للمخاطر، ودرجات القطاع الريفي والدرجات القطرية النهائية، والمخصَّصات السنوية بالدولار الأمريكي للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، كما هو وارد في الجدول 1. وتبلغ مخصصات الصندوق (القروض والمنح) لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية في الفترة المشار إليها بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، أي الفترة 2010–2012، نحو 20 مليون دولار أمريكي متاحة لإقراضها لأذربيجان.

الجدول 1

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشرات	*السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية*
درجات القطاع الريفي	
الإطار السياساتي والقانوني للمنظمات الريفية	4.25
الحوار بين الحكومة والمنظمات الريفية	4.00
الوصول إلى الأرض	4.75
الوصول إلى المياه من أجل الزراعة	4.50
الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	4.00

ظروف التمكين لتنمية الخدمات المالية الريفية	4.50
مناخ الاستثمار للمشاريع التجارية الريفية	4.33
الوصول إلى المدخلات الزراعية ومنتجات الأسواق	4.33
الوصول إلى التعليم في المناطق الريفية	5.00
التمثيل	4.00
تخصيص الموارد العامة وإدارتها للتنمية الريفية	4.00
المساءلة والشفافية والفساد في المناطق الريفية	4.00
مجموع النتائج	51.72
متوسط النتائج المجموعة	**4.31**
تقييم المشاريع المعرضة للمخاطر(2009)	6
النتيجة حسب مؤشر تحديد الموارد (2008)	3.83
النتيجة القطرية	2797
المخصصات السنوية (دولار أمريكي)	**6 700 000**

63- يحتوي الجدول 2 على سيناريوهات تمويل إرشادية تُظهر أن إجمالي المخصصات لأذربيجان قد تنخفض بنسبة 19 في المائة أو ترتفع بنسبة 6 في المائة، وذلك يتوقف على الأداء.

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

سيناريو التمويل	*تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/- 1)*	*درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)*	*النسبة المئوية لتغيُّر مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي*
حالة منخفضة افتراضية	5	4.01	-19%
حالة أساسية	6	4.31	**0%**
حالة مرتفعة افتراضية	6	4.61	6%

واو – المخاطر وإدارة المخاطر

64- إن المخاطر الملحقة بالهدف الاستراتيجي 1: "تعزيز إدارة الموارد الطبيعية لتحسين الأمن الغذائي" ترتبط في الأساس بضرورة تغيير العقلية السائدة في البلد تجاه استخدام الموارد. وفي الماضي غالبا ما كانت الموارد الطبيعية تُستخدَم بطريقة لا تراعي بشكل كاف ضرورة الاستدامة، أو خطر معاقبة غير المستخدِمين عما يقترفه المستخدمون الأساسيون من ممارسات سيِّئة. وقد أدى هذا النهج أيضا إلى اتِّباع أساليب عفا عليها الدهر وغير مناسبة أو باهظة التكاليف، وذلك لقِلَّة معرفة المنفذِّين والمستخدِمين على حد سواء. وفيما يلي عرض للمخاطر الرئيسية المتوقعة فيما يتعلق بهذا الهدف الاستراتيجي:

(أ) أن يواجه اعتماد الأساليب الجديدة لإدارة الموارد الطبيعية مقاومة؛

(ب) أن لا تكون المهارات المطلوبة لتطبيق إجراءات إدارة الموارد الطبيعية الجديدة متوفرة على الصعيد المحلي؛

(ج) قد يكون من الصعب الاعتماد على نهج مستجمعات المياه الكاملة في إدارة الموارد المائية.

65- يمكن تقليل هذه المخاطر عن طريق زيادة الوعي وعن طريق التدريب. وسيشكل ذلك خاصة من خصائص الاستثمار، حيث سيصبح التدريب المناسب جزءا لا يتجزأ من برامج الاستثمار المادي. وسوف تدعم مثل هذا التدريب وتكمله زيارات دراسية داخل البلد وخارجه من أجل تمكين ذوي المصلحة الرئيسيين من أن يكتسبوا تقديرا للأساليب والنهج الابتكارية.

66- المخاطر المرتبطة بالهدف الاستراتيجي 2: "اعتماد تنمية الصلات بالأسواق على نحو يناصر الفقراء من خلال نهج سلاسل القيمة"، هذا الأمر مرتبط بالافتقار إلى الخبرة في الأسواق والأنشطة ذات الصلة. وقد يكون هناك ميل لتجاهل التحليل المالي والاقتصادي، والتركيز عوضا عن ذلك على نواتج الإنتاج المادية. وهكذا قد لا تستند قرارات الاستثمار إلى أساس جيد مما قد يؤدي إلى عدم الاستدامة لاحقا. وتستند استراتيجية الحد من المخاطر الواضحة على نهج تجاري يطبَّق في جميع الأوقات. وعندما تنعدم القدرة على تطبيق مثل هذه الأساليب فسوف يتم توفير التدريب والمساعدة التقنية. وسوف يعتمد البرنامج سياسة تطبيق النماذج المالية وغيرها من تقييمات الأعمال على جميع الحالات عندما تكون النواتج المالية المناسبة مطلوبة.

COSOP consultation process

The process of development of the COSOP dated 15 April 2010 entailed the following actions.

- ***Mid April 2009:*** Conducting a short scoping mission to the country, to initiate interactions with the Government regarding the need for a revised COSOP as well as links with key stakeholders. During that mission, the CPM took part in the UN retreat dedicated to the formulation of the new UNDAF. In addition, the CPM compiled and reviewed existing national agricultural and rural development plans and policies, national poverty reduction strategies, rural sector reviews, and other relevant government and donor reports and studies;

- **May/June 2009:** Establishment of the CPMT: The in-house component was established in early May. As for the in-country component, the Deputy Prime Minister of Azerbaijan issued an official order following a short IFAD scoping mission asking the following governmental institutions to nominate representatives to be part of the CPMT: Ministry of Agriculture, Ministry of Finance, Ministry of Economic Development, Ministry of Ecology and National Resources, the Central Bank as well the Azerbaijan Amelioration and Water Farm open stock company (former SAIC). In addition, representatives from major donors, including UNDP, World Bank, IsDB, EU, and USAID were invited to join the CPMT. Representatives from civil society including the NGO Madad, as well as the National Farmers Association, the National Federation of Water Users Associations, and the Azerbaijan Microfinance Association were also invited to join the in-country CPMT;

- **July 2009:** A consultant was hired to prepare a gender-sensitive baseline poverty analysis, the main preparatory study whose findings were fed into the main COSOP report. A detailed poverty assessment study was carried out. This report, termed "Poverty Analyses in Support of the COSOP", is attached to the COSOP as Appendix IV. It was commissioned by IFAD, in consultation with the Government of Azerbaijan, in order to gain insights into the rapidly changing rural economy and associated rural poverty conditions. The report was prepared by Marina Blagovich, a Sociologist, in close coordination with key stakeholders in Azerbaijan;

- **September/October 2009:** Main COSOP design mission: The actual preparation of the COSOP was undertaken with the assistance of Mr. Andrew Macpherson, a senior consultant recruited by IFAD. He was assisted by the CPM, and by an officer from IFAD PT, supported by an environmental management consultant, Mr. Ivo Morawski, who has prepared a Strategic Environmental Assessment (SEA) to complement the COSOP. The SEA is meant to identify and propose an approach to tackle relevant environmental issues. Chief among them is the soil degradation due to poor on-farm drainage infrastructure and practices. The process of formulating the COSOP included field work for about 20 days, during which many stakeholders and representatives of stakeholder groups were consulted. This consultation culminated in the draft proposals being discussed by the CPMT and other stakeholders during a workshop held in Baku on the 9th of October. The draft proposals were endorsed by the workshop;

- **October/November 2009:** First draft COSOP presented to CPMT for comments and fine-tuning. Peer review by both internal and external reviewers;

- **December/January 2009:** Finalization of the COSOP document incorporating comments from peer reviewers; and

- **February 2010:** conducting of a validation mission and a wrap-up workshop.

Country economic background

Land area (km² thousand) 2000/1	87	**GNI per capita (USD) 2007/1**	3,829
Total population (million) 2007/2	8.6	**GNP per capita growth (annual %) 2006 1/**	33
Population density (people per km²) 2007	99	**Inflation, consumer prices (annual %) 2008 3/**	20.8
Local currency Azerbaijani Manat (AZM)		**Exchange rate: USD 1 =**	0.80
Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate)/1	0.9	GDP (USD million) 2007 2/	31 200
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people) 2005-10 1/	22	1990-99	-9.6
Crude death rate (per thousand people) 2008 1/	8	2006-07 1/	30.4
Infant mortality rate (per thousand live births) 2008 1/	73		
Life expectancy at birth (years) 2007 2/	70	Sectoral distribution of GDP 2007 1/	
		% agriculture	7.4
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	1.35	% industry	70.1
Poor as % of total rural population 2/	n.a.	% manufacturing	5.6
Total labour force (million) 2007 1/	4.3	% services	22.5
Female labour force as % of total 2007 1/	47.7		
		Consumption 2007 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as	8.0
School enrolment, primary (% gross) 2007 1/	96.2	% of GDP)	
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2007 1/	99.5	Household final consumption expenditure, etc. (as % of	31.1
		GDP)	
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	60.9
Daily calorie supply per capita,	n.a.		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children	n.a.	**Balance of Payments (USD million)**	
Under 5)		Merchandise exports 2007 1/	6 372
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children)	n.a.	Merchandise imports 2007 1/	5 268
Under 5) 2000 1/		Balance of merchandise trade	1 104
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2000-06 1/	1.0/	before official transfers 2007 1/	n.a.
Physicians (per thousand people) 2007 1/	3.63	after official transfers 2007 1/	+3 707
Population without access to safe water (%) 1990-98 3/	n.a.	Foreign direct investment, net 2007 1/	-1 289
Population without access to health services (%)	n.a.		
1981-93 3/		**Government Finance**	
Population without access to sanitation (%) 1990-98 3/	n.a.	Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP)	-0.04
		2008 3/	
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2007 1/	8
Food imports (% of merchandise imports) 2007 1/	10.4	Total external debt (USD million) 2007 1/	1 899
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of	174	Present value of debt (as % of GNI) 2007 1/	11.9
Arable land) 2006 1/		Total debt service (% of exports of goods and services)	1.6
Food production index (1989-91=100) 2007 1/	140.5	2007 1/	
Cereal yield (kg per ha) 2007 1/	2599		
		Lending interest rate (%) 2007 1/	17.9
Land Use		Deposit interest rate (%) 2000 1/	10.6
Arable land as % of land area 2006 1/	22.3		
Forest area (km² thousand) 2006 1/	9360		
Forest area as % of total land area 2006 1/	11.3		
Irrigated land as % of cropland 2006 1/	69.3		
1/ World Bank World Development Indicators 2/ UNDP Human Development Reports 3/ Economist Intelligence Unit			

COSOP results management framework

Country strategy alignment	Key Results for COSOP			COSOP Institutional/Policy objectives
State Programme on Poverty Reduction and Sustainable Development (SPPRSD)		**COSOP outcome indicators related to the strategic objectives**	**COSOP milestone indicators showing progress towards strategic objective**	**Policy/institutional objectives (policy dialogue agenda)**
Goals: Attain MDGs by 2015 **Objective:** Increasing income-generating opportunities and pulling substantial numbers of citizens out of poverty				
Strategies in Agricultural and Rural Development a. Improving the environmental situation and ensuring sustainable natural resources management b. Making more effective use of households' production capacities c. Increasing rural income-generating opportunities d. Encouraging agribusiness in a major role for food supply improvement	**SO 1** Enhanced Natural Resources Management for Improved Food Security: Under this objective, the IFAD programme will endeavour to improve the access of the rural poor to assets and services for sustainable management of natural resources, including improved	• Food security of 100,000 rural households improved • Irrigation efficiency increased to 80 % from the current baseline of 40 % in the projects' area • Perceived food insecurity of rural households reduced from current 36% • The poverty rate for rural population reduced from 15.7% .	• Irrigation systems sustainably rehabilitated on 40,000 ha per FY • 10% increase in irrigation efficiency by FY • 1,000 ha of forest and perennial pastures established by FY • 10 WUAs established by FY • 5,000 ha of saline land rehabilitated by FY • 1,000 of farmers participating in sustainable NRM systems by FY, 40 % women • 5 % increase in the volumes of farm produce by FY • Reduction of Food	• Capacity of local government to plan and supervise NRM enhanced • Capacity of SAIC to provide support to WUAs enhanced • Capacity of WUAs to provide support for members improved • M&E system implemented to support harmonization and alignment • Private and NGO service providers

e. Reducing local market dependence on food imports	irrigation water delivery services and rangelands management		expenditures as part of overall households' budget from current level of almost 60%	roles enhanced
	SO 2 1. The Access of the rural poor to profitable markets and value chains is improved	• Monthly Income from Agriculture, hunting and forestry increased from current AZN 86.8 • Income from agriculture for rural population increased from 31.7% of total income • Increased income from non-farm rural enterprises • Proportion of rural people with monthly income less than AZN 80 reduced from current 25.7% • Gross Value of National Income from Agriculture Increased	• Average increase of 5 % in the values of farm produce by FY • Number and cost of non-farm value-adding rural enterprises established by FY • Average value of farm income generated by FY, gender • 2,000 rural jobs generated by value chain investments by FY, 40 % for women • Number and value of rural loans extended by FY, 40% for women entrepreneurs	• Restrictions and barriers to trade reduced • Culture of corruption in business and official administration reduced • M&E system implemented to support harmonization and alignment • Private and NGO service providers roles enhanced

Project pipeline (with quantified targets) during the COSOP period*

Project 1. Azerbaijan Integrated Rural Development Project

1. **Possible geographic area of intervention and target groups.** The proposed geographic area of the first new project would be the districts of Aghdash, Yevlakh, Oghuz and Shaki. The target group within this area would be smallholder farmers, livestock owners and rural households dependent on employment within the agriculture sector. The targeting approach would be consistent with that of the COSOP, emphasizing specific budget allocations and eligibility criteria that would ensure that programme funds are directed towards pro-poor activities, as well as specifying some financial support for the poorest rural sub-groups. Targeting would include special procedures to ensure that the needs and priorities of more vulnerable groups such as Female–headed households and unemployed youth are considered and catered for.
2. **Justification and rationale.** The *project* would provide support for enhanced agricultural productivity, and thus enhanced incomes and food security, in areas in which the production base has been degraded through misuse and lack of investment. This includes both mountainous/highland areas and adjacent lowlands. A catchment approach would be adopted to ensure sustainable natural resources management systems are introduced and adopted. IFAD has successfully applied interventions in similar locations with similar physical and economic problems in the past, and is continuing this process through on-going projects.
3. **Project's overall Goal and Objectives**: The overall goal of the IRDP is to reduce rural poverty in Agdash, Yevlakh, Sheki and Oghuz through increased food security and enhanced income-raising opportunities. The objectives of the Project are:
    - to assist small farmers to learn how to utilize their resources effectively and efficiently to achieve better productivity and environmental sustainability from both irrigated and rainfed crop production and livestock keeping through delivery of effective advisory and financial services;
    - to achieve effective and sustainable use of both water and existing irrigation infrastructure through rehabilitation of the structures along with participatory irrigation management support and advisory service;
    - to develop viable value chains for agricultural produce;
    - to enhance the capacity of local government to plan and supervise natural resource management, and
    - to improve living standards in poor villages by providing and rehabilitating critical social and economic infrastructure
4. These objectives are consistent with the Strategic Objectives of "Enhanced Natural Resources Management for Improved Food Security" and "Adoption of Pro-Poor Market Linkages Development through the Value Chain Approach" in the COSOP Results Management Framework. The COSOP policy objectives which will be achieved by the proposed project would include the enhancement of the capacity of local government to plan and supervise NRM, the improvement of the capacity of SAIC to provide support to WUAs, a greater role for Private and NGO service providers, and an M&E system implemented to support harmonization and alignment.

5. **Ownership, Harmonization and Alignment**. The project targets are aligned with targets in the SPPRSD, specifically those of:

    a. Increasing income-generating opportunities and achieving a substantial reduction in the poorest sections of the population; and,

    b. Improving the environmental situation and ensuring sustainable management of the environment.

6. The project is harmonized with the activities of other donors, particularly within the UN system through the UNDAF. Furthermore, it is proposed that a partnership with the Islamic Development Bank (IDB) would be developed for co-financing of this project.

7. **Components and activities.** The IRDP would comprise four components: 1. Rural Infrastructure Development and Support to WUAs; 2. Agricultural Productivity and Profitability Enhancement; 3. Rural Financial Services; and 4. Project Management. The components, sub-components and key activities of the Project are detailed below. Modalities of cooperation and support by other projects implemented by the various international donor agencies and the government will be further examined and detailed as necessary during the project design

    o **Component 1, Rural Infrastructure Development and Support to Water User Associations (WUAs)**: The component will comprise of three Sub-components, namely: i) Support and Development of WUAs and ii) Irrigation Rehabilitation Works and iii) Social Infrastructure Improvement.

Sub-component 1.1, Support and Development of WUAs – About 20 WUAs in the lowland districts of Yevlakh and Agdash would be supported by the Project though financing of the investments in basic and identifiably necessary infrastructure, including refurbishment of offices, provision of equipment and machinery for on-farm O&M, and temporary financial support for the cadres of the WUAs, for the effective and efficient delivery of their mandated responsibilities to their members.

Subcomponent 1.2, Irrigation Rehabilitation Works: The Project would support the rehabilitation and repair of the on-farm irrigation systems that include secondary, tertiary and on-farm water delivery systems and networks, and drainage, in Yevlakh and Agdash through financing the planning, design and implementation of works necessary to be carried out on about 60,000 ha of command area for about 20 WUAs estimated to be active after re-alignment or agglomeration as per Sub-component 1.1.above. . The total of the command areas of the WUAs in Yevlakh and Agdash is about 72,000 ha. It is initially estimated that about 80% of the system would require rehabilitation. The systems will be improved to deliver and drain sufficient quantities of water so as to allow farmers to produce without hindrance, effectively and efficiently

Sub-Component 1.3, Social Infrastructure Improvement: It has been ascertained that in all Project districts there are villages that suffer from total lack of clean drinking water. Infrastructure Indexes[12] developed by the Government that are available for Yevlakh and Agdash indicate that in both, there are villages where drinking water is a severe problem and many villages are dependent on the earth irrigation canals.

[12] These comprise the sum of weighted indexes for: (i) availability of health services (3 sub-indices); (ii) level of education (3 sub-indices); (iii) quality of roads; (iv) villages with drinking water; (v) availability of electricity; and (vi) status of irrigation.

- **Component 2, Agricultural Productivity and Profitability Enhancement:** The Component provide support to smallholders - comprising rural poor men and women - to increase their assets and incomes through enhancing agricultural productivity and profitability and resultant food security while taking into consideration sustainable natural resource management. This would be achieve through delivering comprehensive and complementary 'hardware' and 'software' packages directed to improving grain and horticultural production, animal husbandry, post-harvest handling, agricultural marketing, supporting community interest groups and mobilizing women's earning potential. While developing the means to achieve the envisaged behavioral changes and expected increases in levels of income, the Project will also support the identification and analysis of the value chains that are developed as a consequence. Field observations and statistical data indicate that in the Project area, the first link in the value chain, the crop and related practices, requires urgent attention.

- **Component 3, Rural Financial Services for Enterprise Promotion:** The Component would comprise three Sub-Components, namely: i) Small Credits Programme for Non-Bank Financial Institutions (NBFIs); ii) Medium and Long Term Credits through Commercial Banks; and, iii) Small Matching-Grants Programme. The Component would be co- financed as follows:
    - Sub-Component 3.1, Small Credits Programme for Non-Bank Financial Institutions (NBFIs); by the Islamic Bank for Development (IsDB);
    - Sub-Component 3.2, Medium and Long Term Credits through Commercial Banks, and,
    - Sub-Component 3.3, Small Matching-Grants Programme, by IFAD.

The credit and grant support provided would made available exclusively to resident borrowers in the Project area.

- **Component 4, Project Coordination and Management**: The Project management would be undertaken by the existing IFAD Project Management Unit (IPMU) in Baku, where the existing cadre would be strengthened as necessary. .

8. **Costs and financing**. Total project costs excluding contingencies is estimated at this stage at around USD 93 million. Components 1,2,3 and 4 are anticipated as costing USD 46 million, USD 10 million, USD 32 million, and USD 5 million, respectively. The total IFAD commitment for this project in the form of a loan is estimated at USD 20 million. ISDB has provided an initial indication that it can provide an estimated USD 55 million under its own financial modalities (*istisna*) with the possibility of further commitments as needed.
9. **Organization and management.** The lead agency is proposed to be the MoA, with project management provided by the consolidated PMU which operates under the State Agency for Agricultural Credit (SAAC).
10. **Monitoring and Evaluation indicators**. Some of the relevant quantified targets in the COSOP Result Management Framework would be:
    a. Number and area of catchments with improved NRM systems by FY;
    b. Number and area of irrigation systems rehabilitated by FY;
    c. Area of forest and perennial pastures established by FY;
    d. Number of WUAs established by FY;

e. Number of farmers participating in sustainable NRM systems by FY, gender;

f. Increased volumes of farm produce by FY;

g. Increased values of farm produce by FY;

h. Number and cost of non-farm value-adding rural enterprises established by FY;

i. Average value of farm income generated by FY, gender; and

j. Number and value of rural jobs generated by value chain investments by FY, gender

11. The proposed project will contribute to achieving these targets through the combined effects of the activities and interventions shown in (e) above. The baseline information would be collected through a baseline survey at project commencement, as well as through the business and investment plans for the individual enterprises and infrastructure investments supported. The latter would be is to be in a standardized format, and would be supplemented by routine reporting and case studies.

12. Risks. The main risks that are apparent are those articulated within the COSOP. These are:

a. That there will be resistance to introduction of new techniques of NRM;

b. That the skills to apply new NRM procedures will not be available locally;

c. That it may be difficult to achieve a whole catchment approach to NRM with respect to water resources management; and

d. There may be a tendency to ignore financial and economic analysis, concentrating instead on physical production outcomes.

13. **Timing.** The Government is keen that the proposed investment be commenced as soon as practicable. This means that the main project design would commence immediately after the approval of the COSOP in April 2010.

Project 2. Azerbaijan Integrated Rural Development Project II

14. At this stage, it is proposed that a replication of Project 1 would be designed and implemented in adjacent districts (Ujar, Goychay, Gabala, and Ismailly). It is expected that project design for this could commence in 2013.

Key file 1: Rural poverty and agricultural/rural sector issues

Priority areas	Affected group	Major issues	Actions needed
Relatively high levels of poverty in rural areas with 15.7% of the population	The most disadvantaged rural households with small, degraded landholdings (about 0.5 ha per capita giving holding sizes of 2-2.5 ha per household).	Low returns to crops and livestock due to: • Degradation of irrigated and rainfed land through salinity and erosion respectively. • Lack of access for farmers to reliable markets. • A lack of working and investment capital among farmers and service enterprises. • An absence of technical support for farmers.	• Rehabilitate salinity affected irrigation land and eroded/degraded rainfed land. • Re-capitalize the irrigated agriculture sector at all necessary levels. • Develop value chains for potentially profitable rural commodities. • Develop rural financial services for farmers and rural SMEs. • Support technology transfer to farmers
Degradation of irrigated and rainfed land through salinity and erosion respectively	Farmers and livestock owners, and public users of degraded water and land resources	This is due to: • The failure to maintain the irrigation and drainage infrastructure; • Farmers and livestock owners appreciation of sound NRM procedures by farmers and public officials; • Lack of a catchment approach to land degradation issues; • Unsustainable irrigation practises, particularly concerning soil salinity management; • Unsustainable rainfed agricultural practises leading to soil erosion and degradations; • Low profitability of agricultural production.	The following actions are needed for rehabilitation: • Reconstruct, repair and modify the on-farm irrigation and drainage systems, including the secondary supply canals where needed; • Provide farmers and relevant officials with support to appreciate and apply sound NRM principles; • Application of a catchment approach to land degradation rehabilitation and sustainable NRM; • Provide technical assistance and applied research/demonstrations for improved/modernised soil salinity management; • Provide technical assistance and applied research/demonstrations for improved/modernised rainfed farming and pastoralism; • Use financial management tools to enable more profitable agriculture.
Lack of access for farmers to reliable markets.	Farmers and livestock owners	This is due to: • A lack of commercially viable value chains for the main commodities; • Failure to use financial tools to determine appropriate production strategies; • Lack of market infrastructure and processing and storage facilities; • Poor appreciation of the role of private sector entities in agricultural sector marketing; • Use of a production rather than value chain oriented approach to rural development.	The following action would need to be applied: • Application of a value chain approach to market development; • Investment in appropriate public and private facilities to enable produce marketing; • Training for farmers and potential rural entrepreneurs on the need to use financial tools; • Policy engagement with the Government to promote the use of the private sector in agricultural marketing; • Application of innovative marketing arrangements such as contract farming, forward selling and sustainable market information systems through the use of available electronic media and mobile telephony.

Key file 1: Rural poverty and agricultural/rural sector issues – continued

Priority areas	Affected group	Major issues	Actions needed
A lack of working and investment capital among farmers and service enterprises	Farmers and rural entrepreneurs	• Lack of access by farmers and rural entrepreneurs to bank financing. • Non-banking credit institutions providing loans to farmers and micro-entrepreneurs are not sustainable due to lack of deposit-taking facilities. • Very high real interest rates which restrict borrowing to short-term products.	• Provide a mechanism to enable Financial Institutions to channel investment loans to farmers and other micro-entrepreneurs (e.g. for collection, storage, marketing processing, input supply and machinery and veterinary services); and, • Provide a mechanism to channel working capital loans to farmers and other micro-entrepreneurs (e.g. for collection, storage, marketing processing, input supply and machinery and veterinary services).
An absence of technical support for farmers.	Farmers, farmers groups	• Farmers will need technical and business development information to modernize their production and marketing practices and make re-capitalization of their enterprise fully effective. • Although MOA has established nine Regional Agro-Scientific Centres to provide farmer extension services, they lack the resources to undertake any programmes without donor assistance.	• Recruit service providers to provide on-farm demonstrations, extension services, farmer training, and provision of marketing information to the farming community. • Support the establishment of groups of people with similar interests (e.g. producer associations, marketing associations, coops and companies etc) where appropriate.

Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis)

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Enablers				
State Agency for Agricultural Credit (SAAC)	• Mandate as government agency to support private sector agricultural development; • Familiar with IFI financed projects and managing WB and IFAD projects; • Experience of market oriented approaches; • High quality staff; • Leading agency with experience in establishing and supporting Water Users Associations.	• Operations are centralized; • Staff organized in Project Units.	• Staff can handle loan disbursement and procurement procedures; • Becoming familiar with the benefits of decentralized and participatory approaches under the IFAD financed Rural development Projects; and • Opportunity to build on the experience gained from establishing and supporting Water Users Associations.	• Proposed agency for programme coordination under the COSOP.
State Amelioration and Irrigation Committee (SAIC)	• Experience in managing large-scale irrigation structures and networks; • Staff with high levels of irrigation engineering expertise and wide experience; • Familiar with IFI financed projects and managing WB and IsDB projects; and • Responsible for managing irrigation and drainage systems, including establishing national policy and legislation, planning improvements, establishing technical standards and regulations, data collection and monitoring irrigated areas.	• Opposed to modern decentralized management irrigation systems that will reduce its control of the irrigation system; • Responsible for a system that is deteriorating and unable to deliver the volume of water required; • Lacks modern technology; • Unable to finance required O&M of the systems due to the inadequate income from irrigation service fees and state budget allocation; and • Very little experience with supporting the development of Water Users Associations.	• World Bank will provide support for the development of Water Users Associations nationally; • IFAD continues to provide support through irrigation rehabilitation initiatives; • Opportunity to improve the amount of water delivered through judicious investments both on and off-farm; and • Ability to generate sufficient income to finance O&M requires increased irrigation service fees based on the use of water.	• Conflict with SAAC and with aspects of WUA development; • Action needed to avoid WUA support activities overlapping with those of ASDAPS; • Needs technological updating; and • WUA training materials should be shared with ASDAPS.

Key file 2: Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and threats [SWOT] analysis) – continued

Organization	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Service Providers				
Ministry of Agriculture	• Knowledge of the rural situation and technical potential of the different agricultural zones; • Technically skilled personnel [agronomists, livestock experts etc.].	• Centralized and bureaucratic approach; • Poor managerial capacity; • Lack of understanding and/or sympathy with the market economy with individual farmers as independent managers; • Machinery services no longer operating; and • Livestock and veterinary services barely functioning.	• Ministry may be restructured as an advisory and policy agency, rather than as a service provider, • Nine regional Agro-Scientific Centres established in 2001 to provide extension and farmer-training services.	• Regional Agro-Scientific Centres may provide support in several regions (extension, demonstrations, and farmer training and market information).
Commercial Banks	• Adequate risk adjusted capital; • Adequate liquidity; • Support from German TA Savingsbank Foundation for International Cooperation; • Developing experience in lending to small rural borrowers.	• Present high interest rates limit demand for loans, especially for medium term capital; • Still cautious in rural lending; • Remaining collateral requirements hinder rural lending.	• Opportunity for commercial banks to be sustainable providers of financial services to farmers and other rural entrepreneurs.	• It may be recruited by the project to channel working capital and investment loans.
NBFIs	• Experienced micro-finance institutions; • Low rates of loans outstanding at risk; and • Flexible micro-finance operation.	• As a non-banking credit organization cannot mobilize savings; • Dependent on donors for funding; and, • Coverage may be concentrated in certain regions outside the project area.	• Opportunity for the most viable to merge with commercial banks to provide a full range of sustainable services to rural people.	• Central bank is unlikely to authorise deposit-taking, making these institutions ultimately unsustainable in their present form.
Private Sector processing enterprises	• Knowledge of domestic market and produce suppliers; • Some capacity remaining from the Soviet era; • Good quality produce available for processing; • Educated workforce.	• Most equipment old and technology out of date; • Lack of investment and working capital; • Lack of appropriate packaging materials.	• Good future market prospects with the expected increase in incomes as oil and gas exports rise; • Need to match quality of imports from more developed countries.	• Require long-term finance for modernization and expansion.

Key file 3: Complementary donor initiative/partnership potential

Donor/Agency	Nature of Project/Programme	Project/Programme Coverage	Status	Complementarity/Synergy Potential
World Bank	Rehabilitation and Completion of Irrigation and Drainage Infrastructure Projects	Reconstruction of the major canal.	On-going	Highly complementary as there is need for assured water to the secondary canals that supply the WUAs.
Islamic Development Bank	Construction of main drainage and irrigation systems	Rehabilitation of the Khanarkh canal. Probability of co-financing of new interventions with IFAD	On-going & proposed	Highly complementary as there is need for provision of funding for major irrigation rehabilitation.
Asian Development Bank	Irrigation Rehabilitation Project	Samur-Absheron canal and Kura river basin	Proposed	Highly complementary as the Samur-Absheron canal provides water to the secondary canals that supply the WUAs
World Bank/IDA	Irrigation distribution System and Management Improvement Project	National but with a focus on 11 *raions* including Guba and Khachmaz and 45, yet to be identified, WUAs at a total cost of USD 39.10 million.	On-going	Rehabilitation of secondary canals in the project will complement project activities as will the production of WUA training materials.
USAID	Rural Enterprise Competitiveness Program	National USD 14 million programme. Outputs are expected in the following areas: (i) strengthening businesses and associations; (ii) processing and marketing improvement (fruit, vegetables, milk and meat); (iii) policy and regulatory environment reform; and (iv) expanded focus on competitive products.	On going	Complementary as the project includes a focus on fruit, vegetables and milk production in the project area.
FAO	Capacity Building in Rural Development for Internal Displaced Person (IDP) and Refugees in New Settlements of Aghdam District	New Settlements of Aghdam District (adjacent to Aghdash)	On-going	Complementary as this project can provide experience in the rehabilitation of irrigation systems and development of livestock enterprises
UNDP/UNDAF	UNDAF : Multi-sector and multi-agency, with relevance to IFAD through its participation in UNDAF	Selected areas throughout the country	2011-2015	Complementary as these interventions are all focussed on achievement of MDGs

Key file 4: Target group identification, priority issues and potential response

Typology	Poverty levels and causes	Coping actions	Priority needs	COSOP response
Small-scale farmers including female headed households, nationally in rural areas.	A significant proportion of the rural population living below the poverty line. There are some still living in extreme poverty. Causes: Degradation of the irrigated agriculture sector, as well as natural resources in highland and mountainous areas due to: • Failure to maintain the irrigation and drainage system; • Lack of viable marketing system (exports of vegetables and fruit to Russia) and processing industry; • Lack of viable rural finance facilities, especially for medium term investments; • Lack of farm management capacity of some former farm workers who are now farm managers as well as workers. Lack of agricultural services, including input supply, finance, technical support etc.; • Some decline in the physical infrastructure e.g. power supplies and in the quality of social services e.g. health and	Reversion to subsistence crop and livestock production. Cultivation of opportunistic rainfed crops where irrigation water is no longer available. Sale of assets e.g. livestock. Off-farm employment. Short and medium-term migration in search of wage labour in urban areas and to Russia. Remittances from other family members. Social welfare payments.	A reliable and timely supply of irrigation water at the field and household plot levels that matches the water requirements of the crops. Restoration of degraded irrigation and pasture lands. Functional and efficient markets for rural produce, as well as rural value adding. Access to working capital loans to finance the purchase of agricultural inputs and investment capital to finance equipment, replant orchards, buy livestock etc. Support services including: (i) input supply, (ii) machinery hire, (iii) veterinary, vaccines and medicines, (iv) collection, processing and marketing, and (v) technical and business development advice.	Rehabilitate degraded irrigation lands, especially areas affected by salinity Rehabilitate degraded pasture land, using a catchment system approach Rehabilitate the on-farm irrigation and drainage system, (field and household plots) including secondary canals if necessary, using the WUAs to construct the earthworks. Support the WUAs to operate, maintain and develop the on-farm systems on behalf of the farmers Provide support for viable market development through a value chain approach Assist small-scale farmers to establish production, collection and marketing groups and develop links with processors, exporters and traders supplying the domestic market. Assist with provision of sustainable rural financial services through working with banks and agencies engaged in banking development. Support the Regional Agro-Scientific Centres to provide a programme of on-farm demonstrations, extension, training of farmers' and market information.

	education.			
Un and underemployed rural population, including landless people	**Moderate to severe** Loss of employment opportunities after break up of Soviet Union Lack of diversification and differentiation in the rural economy Lack of entrepreneurial activity in rural areas	Forced rural people into farming in order to survive Migration to urban areas in search of wage employment Some nascent SMEs operating below capacity and under capitalised	Better part and full-time employment and income-earning opportunities. Greater diversification of rural economy. Enhanced opportunities for on and off-farm rural SMEs to be established and grow, offering more employment.	Development of new financial instruments and complementary finance to encourage commercial banks to operate in rural areas and to lend to farm and off-farm SMEs. On and off-farm employment opportunities increased as a result of increased SME capacity, following regulatory reforms, increased access to working, medium and long-term capital and supply chain initiatives linked to market access and development. Enhanced opportunities for micro and small enterprise establishment and operation